الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٦٦
الإثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيبولسونغرام (تايلند)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

بيانات بمناسبة اليوم السادس للتصنيع في افريقيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقرأ بيانا طلب رئيس الجمعية العامة أن أدلي به باسمه بمناسبة اليوم السادس للتصنيع في افريقيا. وفيما يلي نص البيان:

"يأتي الاحتفال هذا العام بيوم التصنيع في افريقيا في وقت تاريخي. فمنذ بضعة أسابيع حضرت أكبر مجموعة من القادة رآها العالم على الإطلاق للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد تعهدوا في بيانهم:

"'إعادة توجيه المنظمة نحو زيادة خدماتها لبني البشر، وبخاصة للأشخاص الذين يعانون من المشقة والحرمان الشديد'. (القرار ٦/٥٠)

"وأعلنوا أن 'هذا هو التحدي العملي والأدبي الذي يواجهنا اليوم'. (المرجع السابق).

"وربما لا يوجد اليوم تحد في مواجهة المجتمع الدولي أكثر خطورة من التنمية في افريقيا. فافريقيا تعني بالنسبة للكثيرين مجموعة كبيرة من المشاكل تتمثل في الفقر، والتقلقل السياسي، والصراع الأهلي، وضعف الأداء الاقتصادي، والنمو السريع للسكان، وتدهور البيئة، والجوع وسوء التغذية، والمرض والأمية. ولكن بالنسبة لآخرين كثيرين تمثل افريقيا أرض الميعاد والفرص.

"وتضم افريقيا أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة، لم يبلغ نصفهم من العمر ١٥ عاما. وتحتل القارة ما يقرب من ربع مساحة اليابسة في العالم. إلا أنه على الرغم من تصاعد معدلات المواليد فيها، فهي لا تحتوي إلا على ما يزيد بقليل عن ١٠ في المائة من سكان العالم. وهي قارة تزخر

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86736
9586736

بالموارد البشرية والطبيعية التي تشكل اللبنات لبناء مستقبل مزدهر.

"والتحدي الذي تواجهه افريقيا يكمن في تسخير مواردها الضخمة لتحقيق التنمية المستدامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. والتصنيع هو مفتاح مواجهة هذا التحدي. إن الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٧/٤٤، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أعلنت يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، يوم التصنيع في افريقيا. والاحتفال بهذا اليوم يرمز إلى تضامن المجتمع الدولي مع بلدان افريقيا. وهو، فوق كل شئ، يؤكد من جديد مبدأ الشراكة بين افريقيا والمجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية الصناعية في القارة.

"ويسلم الافريقيون أنفسهم بأنهم يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تنميتهم. وقد دللوا خلال العقد المنصرم على تصميمهم القوي على التغلب على مشاكلهم الإنمائية. وقد بدأ عدد كبير من البلدان الافريقية إصلاحات بعيدة الأثر في السياسات العامة. ووجد البنك الدولي أن ٢٣ بلدا من بين ٢٦ بلدا افريقيا قد اعتمدت سياسات نقدية ملائمة، وأن ١٤ بلدا منها قد حققت نجاحا معقولا في تخفيض عجزها المالي، بينما أدخل ١٩ بلدا تعديلات هامة على أسعار الصرف. وأدت البيئة المحسنة للسياسة العامة إلى تمكين ثمانية بلدان من تحقيق هدف النمو بمعدل يبلغ ٦ في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي - وهو الهدف المحدد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وعلى الرغم من البيئة الخارجية غير المؤاتية، قد نجحت بعض البلدان في عكس اتجاه التراجع عن التصنيع أو في تجديد هياكلها الصناعية الأساسية. والواقع، أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قد وجدت أن قطاع الصناعة التحويلية في بلدان افريقية عديدة قد نما بمعدل نمو أسرع من معدل نمو الاقتصاد الكلي خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٣.

"وما زال الكثيرون يعتبرون التقدم الذي أحرزته البلدان الافريقية متواضعا للغاية إذا ما قورن بجسامة المشاكل التي تواجه القارة اليوم. وسيتوقف استمرار التقدم في تلبية الاحتياجات الهائلة للتنمية في افريقيا إلى حد كبير على دعم المجتمع الدولي. لقد اتخذت حكومات افريقية عديدة تدابير شجاعة للإصلاح ويتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته السياسية والاقتصادية والأخلاقية بمساعدة افريقيا. وما ينبغي تذكره هو أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، يستند هو والعقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا، إلى توافق في الآراء على أن تنمية افريقيا تعد من الشواغل ذات الأولوية للمجتمع الدولي.

"وقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور أساسي في إبقاء الشواغل الملحة لافريقيا حية في أذهان الرأي العام. واضطلعت بدور حفاز في حشد التأييد الدولي لتنمية القارة. ونهضت اليونيدو بشكل خاص بهذه المهام الحيوية في ميدان التنمية الصناعية. فقد عملت اليونيدو بنشاط إلى جانب اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، على تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي لتصنيع افريقيا في إطار العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا.

"والموضوع المحوري للاحتفال هذا العام بيوم التصنيع في افريقيا هو تنمية الموارد البشرية. وهو موضوع مناسب تمام المناسبة في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ذلك لأنه ما من خدمة يمكن أن تقدمها منظمتنا للإنسانية أفضل من مساعدة الشعوب والأمم على تحقيق طاقاتها الكامنة بالكامل. وتنمية الموارد البشرية تساعد على بلوغ هذه الغاية. فتوفير التدريب والتعليم يؤدي إلى تمكين الشعوب من أن تنمو وأن تهيئ الفرص لتحسين أحوالها. وهذا ما يفعله الاقتصاد. والصناعة تحتاج أكثر من أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد إلى العناصر المتدربة والمتعلمة من القادة، وأصحاب المشاريع الحرة والمديرين والعمال إذا أريد لها أن تزدهر وتنمو.

"وإن افريقيا تستحق تضامننا ودعمنا الثابت وهي تسعى من أجل تحقيق آمالها وطموحاتها للمستقبل. فلنجعل نصب أعيننا ونحن نحتفل بيوم التصنيع في افريقيا هذه الرسالة البسيطة والجديرة بكل اهتمام".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمين العام.

السيد كوياتي (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أتلو بيان الأمين العام في مناسبة يوم التصنيع في افريقيا:

"في يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، نحتفل بيوم التصنيع في افريقيا. ففي هذا اليوم نتجه جميعا بأفكارنا إلى افريقيا وما أحرزته من تقدم على الطريق المؤدي إلى التصنيع. ويسرني أن أشترك في الاحتفال بهذا اليوم نظرا لأنني أعلق دوما أهمية قصوى على تنمية افريقيا.

"وعلى مدى السنوات الماضية، أتيحت لنا فرصة كبيرة لتقييم الحالة الحرجة في افريقيا. وعلمنا الكثير عن المشاكل العديدة التي تواجه افريقيا اليوم. وعلينا أن نعمل بتضافر وبروح الشراكة الحقيقية إذا كان لنا أن نمضي قدما في معالجة هذه المشاكل. ويتحمل الافريقيون المسؤولية الأساسية عن تنميتهم الخاصة، إلا أن المجتمع الدولي أيضا يتحمل مسؤولية واضحة عن دعم ومؤازرة جهودهم لمساعدة أنفسهم. وينبغي أن نعمل سويا على جبهات عديدة إذا كان لنا أن ننجح.

"وخلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة في جنيف في الصيف الماضي تكلمت عن الحاجة العاجلة لأن تتحرك منظومة الأمم المتحدة في اتجاهات عديدة في نفس الوقت. أولا، ينبغي لنا أن نعزز المؤسسات الإقليمية وننهض بالتعاون الإقليمي المكثف. ثانيا، ينبغي أن نساعد البلدان الافريقية على أن تنوع اقتصاداتها، خصوصا في أعقاب الاتفاقات التجارية التي أسفرت عنها جولة أوروغواي. ثالثا، لا بد لنا أن نعالج مشكلة الديون الافريقية. رابعا، يتعين علينا أن نساعد البلدان الافريقية في إنشاء مؤسسات اجتماعية فعالة. وأخيرا من الضروري أن تدعم منظومة الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتحسين التعليم العام والتدريب المهني. وسوف يشكل سكان افريقيا، المؤهلون بالمهارات والمعارف المناسبة، القوة الدافعة للتنمية.

"ولهذا السبب، يسرني بشكل خاص أن يكون موضوع الاحتفال هذا العام بيوم التصنيع في افريقيا هو تنمية الموارد البشرية. إن الاستثمار في البشر هو استثمار في بناء المستقبل. وهو استثمار له مردود يفوق بكثير تكلفته الأولية. والتدريب يفتح الطريق إلى مستقبل أفضل، وأكثر إشراقا، وأوفر كرامة.

"وما فتئت منظومة الأمم المتحدة تتصدر دوما الجهود الدولية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية في افريقيا، وقدمت شتى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة مساهمات كبيرة في هذه الجهود، كل في إطار ولايته الخاصة. وأود أن أنوه هنا بشكل خاص بالتعاون الوثيق القائم بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية في دعم برامج تدريبية وتعليمية خاصة بالصناعة في افريقيا. وقد أتاحت هذه المنظمات بالفعل برامج تدريبية للارتقاء بالمهارات التقنية والدراية الفنية اللازمة للمشاريع الحرة فيما بين الافريقيين في فروع صناعية عديدة. وأمكن من خلال هذه البرامج تهيئة فرص عمل جديدة، وزيادة الدخول، وتحسين انتاجية الصناعة في القارة.

"وعلى هذا الوتر، أود أن أشير أيضا إلى المبادرة الخاصة التي طرحتها مؤخرا في لجنة التنسيق الإدارية حول تنمية افريقيا والتي يتمثل أحد أهدافها الرئيسية في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في القارة.

"إن الاحتفال بيوم التصنيع في افريقيا ينبغي أن يضفي زخما جديدا على الجهود التي يبذلها الافريقيون للمضي قدما رغم الصعوبات التي تواجههم. وبالنسبة للموجودين منا في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون هذا اليوم تذكرة محسوسة بضرورة مضاعفة جهودنا وتحسين أدائنا في مساعدة افريقيا. وبالنسبة لمجتمع الأمم الأعم، ليكن هذا اليوم متسما بتصميم متجدد على مساعدة افريقيا في تحقيق آمالها وأحلامها من أجل بلوغ مستقبل أفضل وأكثر إشراقا".

البند ١١٢ من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة، لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الاجتماع التذكاري الخاص للاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستخصص الجمعية العامة هذا الصباح وفقا للمقرر

الذي اتخذته في جلستها العامة الثالثة، وعملا بقراها ٢١٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ جلسة عامة تذكارية أثناء هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة للاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح تحت البند الفرعي (ب) من البند ١١٢ من جدول الأعمال المعنون "مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

وبهذه المناسبة، أود أن أقرأ بيانا طلب رئيس الجمعية العامة مني أن ألقيه نيابة عنه:

"بموجب القرار ١٢٦/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٩٥ سنة الأمم المتحدة للتسامح. وهذه السنة هي نفس سنة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا.

"إن السنوات الدولية والمعالم الاحتفالية الأخرى تتوالى حاملة معها رسائل أمل وتطلعات كبيرة. وهي تشترك، كقاعدة عامة، في انطوائها على أهداف يمكن إلى حد ما قياسها قياسا كميا، مثل الأمية، والاتصالات، والمأوى للمشردين وغير ذلك، أو في اهتمامها بمجموعات محددة مستهدفة مثل المرأة، واللاجئين، والمعوقين والشباب. أما سنة التسامح فإنها مع مشاركتها السنوات الشقيقة الأخرى في المبادئ السامية، تتميز عنها بأنها تنصب على مسألة يصعب تماما قياسها كميا بأي معيار. فنحن نتناول هنا ظاهرة إنسانية معقدة تجتمع فيها عوامل التحامل، والانفعالات، والنزوات، والهياكل الهرمية الاجتماعية، والمخاوف غير المنطقية من "الغير"، على نحو يجعل من الصعب رسم استراتيجيات واضحة للعمل.

"ومع ذلك فنحن الذين نتكلم بالنيابة عن شعوبنا وعن دولنا في هذا المحفل وغيره من محافل المجتمع الدولي، علينا على الأقل أن نتناول المسائل التي بمقدورنا أن نتناولها، بأن نهيئ المناخ المحبذ للتسامح عن طريق إنشاء المؤسسات الديمقراطية وكبح أعمال التعصب والعنف والتمييز والإبعاد. وهنا تكتسي مدونات قواعد السلوك الدولية، وجهود الرصد والاستنكار على الصعيد الدولي دلالة خاصة وتدعو إلى تعزيز الشبكات والمنظمات الدولية التي تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان بمفهومها الواسع، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحقوق العالمية العامة. ولا ينبغي أن ننسى أن ميثاقنا يلزمنا نحن شعوب الأمم المتحدة:

'أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره... وفي سبيل هذه الغايات أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار'

"ومن الضروري بالمثل أن يظل ماثلا باستمرار في عقولنا وقلوبنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير، والذي ينص على الأخص في المادة ٢٦ على أن يعزز التعليم

'التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية'.

"وقد بلغني أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي بفضل حكمتها اتخذت هذه المبادرة، قد اعتمدت منذ أيام قليلة مضت، خلال دورتها الثامنة والعشرين، إعلان مبادئ بشأن التسامح، وأن هذا الإعلان، مشفوعا ببرنامج أعمال المتابعة سيقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٩ إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأنا أود، بالنيابة عنكم، أن أعرب عن تقديرنا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للأعمال التي قامت بها على مستوى المنظومة لتنسيق أنشطة هذه السنة.

"وتجاوزا لأي إطار زمني محدد، دعونا جميعا نسمو فوق خلافاتنا، ونجدد التزامنا الراسخ بتعزيز مفهوم التسامح، كشرط مسبق لقيام عالم يسوده السلام وعدم العنف. ولنأمل جميعا أن يتجلى في الحياة اليومية لشعوبنا الإسهام الفكري الخصب لسنة التسامح، وذلك بالاعتراف والاحترام الكاملين لشيء يمكن أن يصبح مصدر ثراء خلاب ألا وهو التنوع".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمين العام

السيد كوياتي (مساعد الأمين العام للشؤون السياسية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ساقرأ الآن رسالة الأمين العام إلى هذا الاجتماع بمناسبة انتهاء سنة الأمم المتحدة للتسامح.

"بإعلانها عام ١٩٩٥ رسميا، "سنة الأمم المتحدة للتسامح" أرادت المنظمة أن تدلل على التزامها وتصميمها على خدمة الإنسان.

"ومنذ خمسين عاما أكد واضعو الميثاق من جديد إيمانهم بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وهذا هو الالتزام الذي أردنا أن نجدده معا في عام ١٩٩٥.

"وهذه التعبئة لدعم التسامح تزداد أهمية اليوم لأن مخاطر العالم المعاصر قد أدت في أحيان كثيرة إلى إضعاف القيم الاجتماعية والعقائد المشتركة. وعدم اليقين مما قد يحمله الغد يثير مخاوف شتى. وفي هذه الأوقات يزداد الخوف من الغير ويصبح من اليسير الانزلاق إلى حالة الأنطواء على الذات. ومن هنا تزداد الحاجة إلى أن نقدم للشعوب والأمم، للرجال والنساء في جميع البلدان، أسبابا ملموسة للأمل في المستقبل وللإيمان به.

"وندرك أيضا أن متاعب الحقبة الحالية من الزمن تساعد على ظهور شتى صنوف النزعات الأصولية وشتى أشكال التعصب الذي ينشر بذور العنف والموت. ولقد رأينا، وأسفاه، الأمثلة على ذلك مؤخرا.

"ولذلك فإن العام الذي يوشك على الانتهاء لا يعتبر نهاية لجهودنا من أجل توطيد التسامح بل على العكس من ذلك تماما، يتعين علينا - الآن بأكثر من أي وقت مضى - باسم أهداف الميثاق النبيلة وباسم مبادئ الأمم المتحدة، وتكريما لذكرى من فقدوا أرواحهم في سبيل مبادئهم، أن نقول لا لعدم التسامح، لا للتعصب، لا لشتى دعوات القومية المصغرة.

"يجب على الأمم المتحدة أن تواصل دون كلل التدليل للرجال والنساء في هذا الزمن، على أن الانفتاح الحالي في العالم يتيح فرصة هائلة للمستقبل، فرصة غير متوقعة للسمو فوق خلافاتنا كي ندرك ما أشرت إليه مرة بأنه "العنصر الإنساني الذي لا يمكن اختزاله" وأعني به جوهر القيم التي نعبر بها عن أنفسنا كمجتمع إنساني واحد.

"فلنغتنم هذا الاحتفال الختامي بسنة الأمم المتحدة للتسامح لكي نجعل منه أيضا مناسبة ندعو فيها إلى مضاعفة الجهود المبذولة لرأب الصدوع الظاهرة فيما بيننا وللتغلب على خلافاتنا الوقتية وتخطي حواجزنا المذهبية والثقافية.

"ولنواصل بالتالي جميعا، بعد هذه السنة الخاصة، العمل داخل الأمم المتحدة لبث روح التسامح في قلب المجتمع البشري".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اليوم، وبعد ألفيات كثيرة من الحروب والقهر والعدوان، يقف العالم رابط الجأش على أعتاب "ثقافة السلم".

إن بوسع أسرة الإنسان أن تخلف وراءها العصور القبيحة التي غلب فيها الجهل والغطرسة لكي تبدا في العيش في منزل المهاتما غاندي البهيج. لقد قال غاندي:

"يجب ألا تكون لمنزلي أبواب أو نوافذ حتى تدخل إليه الرياح والنسائم من كافة جوانبه وتمر عبره بحرية".

ونحن نملك اليوم السلطة لكي نأخذ "منزل الرياح التي تلطف بنا" هذا ونحوله إلى "قصر التسامح".

ولما كانت سنة الأمم للتسامح تقترب من نهايتها، فإننا نشير بارتياح واعتزاز عميقين إلى أننا قد قطعنا شوطا بعيدا منذ ١٩٩١، عندما تولدت فكرة السنة الدولية للتسامح في ذهن وزير الثقافة التركي وقدمتها الجمهورية التركية إلى المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

لقد نبهت سنة الأمم المتحدة للتسامح بالفعل الوعي العام في عشرات البلدان في كافة القارات من أجل التفهم المشترك خدمة للسلم العالمي، ومن أجل الحاجة الملحة إلى دفن حصاد التاريخ من الكراهية السامة وللاستعاضة عن الواقع بالتدمير بالتراحم البناء.

ورغما عن ذلك، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة الكثير من الأحداث الدامية التي لا تزال تنهش في

ضمائرنا: الاغتيال، والإرهاب، والمجازر، والاغتصاب، والعنصرية، وإبادة الأجناس. ومن المحزن أننا ندرك جميعا أن أمام العالم طريقا طويلا يقطعه قبل أن يتمكن من استئصال آفة عدم التسامح التي تؤجج لهيب الحروب الدينية، والنزاع الإثني، والتعصب، والوحشية، والقتل الجماعي.

وتجد اليونسكو، التي عهدت إليها الأمم المتحدة بتعزيز الأساس الأخلاقي والتربوي للتسامح الدولي، الإلهام في ديباجة دستورها التي تعلن أنه:

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"

وستواصل اليونسكو، إلى ما بعد هذه السنة الدولية بكثير، العمل على تعهد التفهم المشترك الذي ينبع من المعرفة بالقيم والمبادئ التي يمكن أن توحد ما بين الأمم.

وما لم نسحق الوحش ذي الضروع المتعددة الذي يرضع العدوان والبغضاء، وما لم نتوقف عن الشرب من نبع الغضب السام، فإننا سنظل نعيش في عصور الظلام.

إن قلة التسامح هي أم جميع الشرور. غير أن التسامح إنما هو الحد الأدني لقيام بيئة التضامن الأخلاقي. إنه مجرد جوهر الأخلاقيات التي تمهد لدخول العالم عصر المجتمع العالمي الأفضل.

فيجب علينا أن نمضي إلى ما هو أبعد من التسامح. فالتحدي الذي يواجهنا هو أن نتعلم كيف نحيا في أفئدة وألباب الآخرين، وأن نوقر عقائد الآخرين، وأن نحب الآخرين بكل إخلاص.

ويتعين علينا أن نحول التسامح إلى استراتيجية خلاقة. ولقد عبر الشعراء عن المثل العليا لهذا التسامح على مر القرون. استمعوا إلى مولانا جلال الدين الرومي الصوفي الأناضولي الإسلامي الذي قال في القرن الثالث عشر ما مفاده:

(إنني أجد في كل مسجد ومعبد وكنيسة محرابا واحدا لا أكثر)

ويقول في موضع آخر:

(وأيا كانت فكرتك عن الحرب، فإنني أبعد كل البعد عنها،

وأيا كانت فكرتك عن الحب، فإنما الحب كل الحب أنا".

هذه المثل العليا الإنسانية هي التي أوحت بمفاهيم السنة الدولية للتسامح، وبجميع الأنشطة التي نظمت في تركيا وفي كافة أنحاء العالم، واجتماع الخبراء المعني بالتسامح الذي عقد في اسطنبول في الفترة ١٦ - ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣، ومؤتمر اسطنبول في الفترة ٨ - ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤، الذي أثمر "إعلان البسفور بشأن التسامح" المثير للإعجاب. وقد توجت المؤتمرات الإقليمية التي عقدها اليونسكو في الاتحاد الروسي وايطاليا والبرازيل وتونس وجمهورية كوريا وكينيا والهند بندوة اسطنبول بشأن التسامح التي عقدت في أوائل تشرين الأول/اكتوبر من العام الحالي. وكانت ذروة هذا الجهد الدولي المستفيض إعلان المبادئ بشأن التسامح، وهو وثيقة بليغة من أجل روح عالمية جديدة وجدول أعمال يعزز ثقافة السلم.

والجمهورية التركية فخورة بأنها قدمت مساهمة متواصلة للإعلان ولسنة التسامح، من البداية إلى النهاية، في الأمم المتحدة واليونسكو وغيرهما. إلا أننا نشعر بشدة بأن نهاية سنة التسامح هي البداية لما ينبغي أن يكون عملية تعليمية من أجل التسامح والسلم. وفي الحقيقة، فإنها ينبغي أن تكون نداء للتعبئة من أجل عصر تنوير جديد يعم العالم كله ويقوم على الاعتراف بأن التنوع لا ينبغي أن يكون مدعاة لخصام وأن الشعور بالهوية الجماعية لا ينبغي أن يفضي إلى العداوة.

لقد أعلن كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية مبدأ: "السلم في وطننا بل السلم في العالم". ومن الضروري، كيما نكفل هذا السلم أن نخلق "سلما في القلوب، سلما في الأذهان". وبهذه الطريقة يمكن للعالم أن يخرج الحروب من الأذهان والكراهية من القلوب.

إن الاختلافات الثقافية لا توفر ثراء للتجربة البشرية فحسب، بل هي قادرة أيضا على أن تخلق أساسا معنويا وذهنيا للوئام في العالم. ويمكن للتسامح أن يكون جوهر تفاعل جديد وتكامل جديد يقوم على الإيثار المستنير - الواحد للكل، والكل للواحد.

إن المجتمع الدولي يستطيع أن يبشر بالكرامة والرخاء والسلم والسعادة للجميع بتحقيق التضامن بين الثقافات المتباينة والأفكار المتغايرة، شريطة أن يقول: "فليحيا التباين! وليحيا التسامح!" إن أملنا الحار

هو أن تؤدي ثقافة السلم البازغة إلى زوال الحاجة إلى اعلان سنة أخرى للتسامح.

إن الكلمات التي نطق بها مولانا جلال الدين الرومي في القرن الثالث عشر لا تزال وثيقة الصلة بحياتنا:

"عندما يجتمع السلاح والجهل، يظهر الطغاة ليخربوا العالم بقسوتهم".

إن كل عمل من أعمال التعصب إنما هو طغيان. وكل عمل من أعمال الكراهية إنما هو سلاح من أسلحة التدمير. إن كل تحامل هو قسوة تمس ضحيته كما تمس مقترفه.

إننا ندعو من أجل عالم من التسامح، بيت من التفاهم مفتوح وسخي ومليء بالسعادة. وكما يقول الرومي: (ما الحاجة إلى الأبواب والحوائط في بيت تكون القلوب فيه منفتحة للقلوب الأخرى، والاذهان منفتحة للأذهان الأخرى؟)

إنني آمل أن يكون تراث سنة الأمم المتحدة للتسامح مستقبلا للأجيال المقبلة قوامه التسامح الخلاق.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بهذه الكلمات لشاعر القرن الثالث عشر التركي الكبير، يونس امرى:

"لا تنظر شزرا إلى أي امرئ؛ ولا تحطم قلبا أبدا:

فعلى الصوفي أن يحب الأمم الإثنتين والسبعين جميعا."

ويقول الشاعر أيضا:

"اننا لا نعتبر عقيدة أحد مخالفة لعقيدتنا:

فالسلم الحقيقي يولد عندما تتحد كافة العقائد".

كما يقول:

"لأن أولئك الذين يحبون الله حقا ويحبون سبيله

يرون أن جميع الناس في العالم أشقاء وشقيقات."

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اسبانيا الذي سيتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إني أتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشارك كل من: استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، قبرص، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، المجر، في مضمون هذا البيان.

يؤسفنا أن اجتماعنا الخاص اليوم احتفالا بسنة الأمم المتحدة للتسامح، يأتي في سياق الأحداث المحزنة جدا التي حدثت أخيرا في نيجيريا، والتي تصور المدى البعيد الذي لا يزال علينا أن نقطعه في نضالنا من أجل التسامح في العالم. إن ممارسة التسامح هي عنصر جوهري في سبيل التشجيع والحماية الفعّالين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وسيادة القانون هي الأساس الصحيح للتسامح. ونحن ندين ما حصل في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أي إعدام السيد كين سارو - ويوا، والأشخاص الثمانية المتهمين معه. إن هذا التصرف كان إخلالا واضحا من نيجيريا بتنفيذ التزامها بحقوق الإنسان، بموجب الصكوك الدولية التي تعد نيجيريا طرفا فيها. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي فعلا تدابير بصدد الحالة في نيجيريا وهو ينظر في اتخاذ تدابير إضافية.

قيل خمسين عاما تم التوقيع في سان فرانسيسكو على ميثاق الأمم المتحدة. وفي ديباجة الميثاق قبل الموقعون أن يمارسوا التسامح باعتباره أحد الالتزامات التي يجب الوفاء بها لإدراك أهداف الأمم المتحدة. إن عدم التسامح في شتى أشكاله، كثيرا ما كان آنذاك كما هو الآن، توطئة لإنهيار المؤسسات ونشوب النزاع. لقد اندلع ما يقرب من مائة نزاع مسلح منذ نهاية الحرب الباردة. ولم تكن تلك النزاعات، فيما عدا بضعة استثناءات، بين دول بل حدثت داخل البلدان، وكثيرا ما كانت نتيجة لتوترات إثنية وقومية ودينية. وكما جاء في ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)،: "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام".

وهذا هو بالذات المنطق الكامن وراء سنة الأمم المتحدة للتسامح، التي أعلنتها الجمعية العامة، بناء على مبادرة من اليونسكو. إن التمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، أو إثنية، أو دينية، أو لغوية، والأفعال التي يتمثل دافعها في العنصرية

وكراهية الأجانب، والتطرف الديني، وتهميش واستبعاد المجموعات الضعيفة من الناس من حظيرة المجتمع، هي مما يعرض السلم والاستقرار للخطر ويقوض المبادئ الديمقراطية. إن تعايش الديانات والثقافات المختلفة هو أمر واقع اليوم في معظم المجتمعات. وقبول التنوع معناه احترام حقوق الآخرين وحريتهم. وهذا الاحترام بدوره يكفل أساسا عادلا ومتينا للمجتمع.

ومن أهداف سنة الأمم المتحدة للتسامح زيادة التوعية بأبعاد عدم التسامح وبأسبابه الجذرية، وتعبئة الرأي العام من خلال التعليم ووضع مبادئ توجيهية عملية، لمساعدة راسمي السياسة العامة والمربين والمؤسسات على حل المشكلات المتعلقة بعدم التسامح.

إن الجمعية العامة قد دعت اليونسكو إلى أن يتصدر هذه الجهود. وقد ركزت تلك المنظمة، في هذا العام، على إيضاح الكيفية التي يرتبط بها التسامح بالسلم والاستقرار، وذلك من خلال أنشطة ثقافية وتربوية في العالم أجمع. وقدمت أيضا للناس والمؤسسات العاملين في حقل التربية المواد الأساسية في موضوع التسامح. وتولت اليونسكو التنسيق الفعّال للسنة المذكورة، إذ شفعت رسائلها في وسائط الإعلام وأعمالها الميدانية بسلسلة من المحاضرات والمناقشات حول التربية والثقافة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحول علاقات الترابط بين تلك جميعا.

وبالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة طلب كذلك من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية بل ومن الحكومات أنفسها أن تقدم إسهامات في هذا الصدد. وفي النطاق الأوروبي، أقر منذ عامين رؤساء الدول والحكومات بمجلس أوروبا، الذي تنضوي في عضويته الآن ٣٨ دولة أوروبية، إعلانا وخطة عمل ضد العنصرية وكراهية الأجانب ومناهضة السامية وعدم التسامح، وذلك بقصد تعبئة الموارد في حملة ضد تلك الظواهر، وفي سبيل تشجيع التسامح والمجتمعات المتفتحة. وفي موازاة سنة الأمم المتحدة للتسامح ركز الاتحاد الأوروبي أيضا على التربية وعلى دور وسائل الإعلام.

إن خطة العمل تنوه بأهمية تحليل التشريعات والسياسات العامة في هذا المجال، وتقييم فعاليتها، وكذلك بالتعاون اللازم بين المنظمات غير الحكومية. واللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية وعدم التسامح، التي هي من المكونات الهامة في تلك الجهود، تعمل على تعزيز الضمانات ضد جميع أشكال التمييز، وعلى تقييم فعّالية سلسلة التدابير التي أخذت بها الدول الأعضاء لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ومناهضة السامية وعدم التسامح. ونحن نرحّب بمشاركة الشباب في شن حملة الشباب الأوروبي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ضد العنصرية وكراهية الأجانب ومناهضة السامية وعدم التسامح.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي كذلك خطوات في سياق استراتيجية عامة لمحاربة أفعال العنصرية والعنف المدفوعين بكراهية الأجانب، وذلك في سبيل تحسين التعاون وتبادل المعلومات في ميادين التربية والشؤون الإجتماعية والشؤون القانونية. وكل هذه الجهود تستكملها خطوات اتخذت على الصعيد الوطني. إن المجتمع المدني، الذي هو الهدف الأخير لهذه الأعمال وغيرها، يجب أن يشارك أيضا في تلك الجهود إذا أريد لها أن تكون فعّالة ومستدامة.

إن التسامح يجب أن يصبح النغمة السائدة في التخاطب الاجتماعي. وقبول ما هو أدنى من ذلك إنما يعد إهانة للكرامة الإنسانية. كما أنه يعني أن تظل الانقسامات الإثنية ومظاهر عدم التسامح الديني عوامل تزيد من تفاقم الفقر، وتزعزع التنمية السلمية وتعوق تحقيق السلام. ومعناه أيضا الفشل في تحقيق هدف من أهداف شعوب الأمم المتحدة، المقررة في الميثاق منذ خمسين عاما.

إن الاتحاد الأوروبي يريد أن يؤكد من جديد التزامه بأهداف سنة الأمم المتحدة للتسامح. ونحن مواصلون مسعانا نحو جعل مجتمعاتنا أكثر تسامحا مما هي فعلا. ومناقشتنا اليوم يجب أن تكون إيذانا بأن الالتزام بالتسامح أمر يتقاسمه الجميع.

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيمون فيسينتال، المبعوث الخاص للحكومة النمساوية.

السيد فيسينتال: (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن تتاح لي الفرصة لأخاطب هذا الجمع، كممثل للنمسا، في نهاية سنة الأمم المتحدة للتسامح. بعد أربع سنوات سنشرف على نهاية هذا القرن، الذي وصف بحق بأنه " قرن الجرائم". وبالتالي، توجد حاجة للحديث عن التسامح بل التصرف انطلاقا من هذا المبدأ.

قبل وقت قصير فقط، أصيب العالم بصدمة نتيجة لحماقة اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين في تل أبيب، ولا يمكن أن يكون هناك مثال أفضل من هذا الحادث لما يمكن أن يترتب على الافتقار الى التسامح والعجز عن التعامل مع الاختلافات في الرأي بأية طريقة غير طريقة الاعتداء والقتل. فلقد أوضح لنا هذا الحادث بجلاء مرة ثانية مدى ما في العالم من الكراهية وقلة التسامح.

وقد شاهدت في هذا القرن بنفسي كيف أصبحت الشيوعية شكلا من أشكال الحكم في عهد ستالين ورأيتها - شاكرا - تنهار. وشاهدت قيام الاشتراكية القومية بقيادة هتلر - وعشت حتى رأيتها تنهار أيضا. وقد اتخذ هذان النظامان إجراءات كلفت الملايين أرواحهم. وفي الاتحاد السوفياتي، كان الضحايا أساسا مواطنين سوفيات، ولا يزال عددهم غير معروف على وجه التحديد، حيث أن كل الأرقام المستخدمة حتى الآن كانت تقديرات. أما النظام النازي فكان مسؤولا عن وفاة الملايين من أبناء القوميات الأجنبية. وبلغ مجموع الذين قتلوا حوالي ٥٠ مليون نسمة، بما فيهم ٦ ملايين ضحية من اليهود، نتيجة للحرب والجرائم التي لا حصر لها والتي ارتكبتها المانيا النازية في البلدان التي احتلتها. وقد أجهز هذان الديكتاتوران معا أثناء هذا القرن على ١٠٠ مليون نسمة.

ويكمن وراء الستالينية والاشتراكية القومية عاملان أساسيان هما الكراهية والتكنولوجيا.

وكانت دول عديدة قد تعهدت حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بضحاياها الذين يعدون بالملايين، بأن لا تشن حربا أبدا مرة ثانية. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٢٨ وقعت ألمانيا وايسلندا وايطاليا وبلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية واليابان ما يسمى باتفاق كيلوغ بهدف ضمان السلام. وتبعت ذلك سلسلة من مؤتمرات نزع السلاح لتخفيض الأسلحة من جميع الأنواع. بيد أن جميع هذه الجهود توقفت عندما تولت الاشتراكية القومية السلطة في المانيا. ومرة أخرى، اندلعت حرب عالمية مروعة، وباندلاعها ضاعت حقوق الإنسان للمدنيين الذين عانوا من ويلاتها. ومرة ثانية سقط ملايين الضحايا، وسجل التاريخ الإبادة المنهجية لستة ملايين يهودي، في المحرقة "الهولوكوست" بوصفها نموذجا للجريمة لم يسبق له مثيل. وأصبح الهولوكوست نذيرا لمستقبل الجنس البشري ويجب أن تظل تذكرة للأجيال القادمة. وفي محاكمات نوريمبيرغ، التي حوكم فيها المسؤولون عن الحرب العالمية الثانية بعد أن انهارت الاشتراكية القومية، اشتملت الاتهامات أيضا على إشارة صريحة إلى انتهاك اتفاق كيلوغ.

وطالما ظل على قيد الحياة اناس ممن عاصروا الديكتاتوريتين، اللتين أشرت إليهما، ومن توابعهما، فإن هؤلاء الناس جميعا - وليس الذين تضرروا منهم بصورة مباشرة وحدهم - سيسألون أنفسهم: ما الذي ينبغي عمله للحيلولة دون تكرار الفظائع المروعة التي حدثت في قرننا؟ هل ينبغي عقد مزيد من مؤتمرات نزع السلاح؟ وماذا عن العامل الرئيس الآخر الذي أجج نيران العدوان في بداية جميع هذه الجرائم الهائلة - عنصر الكراهية؟

إن عقد مؤتمرات تستهدف تخفيض حدة الكراهية شيء لم يطرح حتى على بساط البحث للآن. كيف يتسنى للمرء إذن، وكيف يمكن له أن ينفي الكراهية من قلوب البشر - أو على الأقل أن يخفف من حدتها؟ وإذا نجحنا في تخفيف حدة الكراهية لدى الأفراد، فإن السياسيين - الذي يولون اهتماما متزايدا لمشاعر الناس ويدخلون هذا الاعتبار في سياساتهم - سيحرصون على زيادة التركيز على أهمية التسامح في مجتمعاتنا. ويجب تحذير الأجيال الشابة من مغبة التحامل، لا سيما التحامل الناجم عن كراهية عنصرية، الذي يؤدي دائما إلى معاناة بشرية لا توصف.

وحتى وقت قريب، كنا لا نزال نعتقد أنه يمكن منع الحروب إذا جرى حل الصراعات من خلال المحادثات والاتفاقات، تحت شعار: "طالما ظلت المحادثات دائرة فلن تطلق النار". بيد أننا نشاهد اليوم في يوغوسلافيا السابقة أن للكراهية اليد العليا مرة ثانية وأنها أصبحت القوة المحركة لأفظع الأفعال.

أرجو أن تسمحوا لي بأن أخبركم عن مؤسسة في لوس أنجلوس أطلق عليها اسمي. فقد بنى مركز سايمون فايسنشال متحفا ضخما سمي "متحف التسامح". وإذا أتيحت لكم الفرصة لزيارة هذا المتحف، فسترون صورا ناطقة لانتهاكات حقوق الإنسان وإبادة الجنس - لا الهولوكوست ضد اليهود فقط، بل أيضا أعمال إبادة الجنس الموجهة ضد الأرمن وشعب كمبوديا، وغيرهم. وعروض المتحف السمعية البصرية المؤثرة تدفع الزائر إلى أن يسأل: "كيف يمكننا أن نحول دون تكرار هذه الجرائم في المستقبل؟" وعلى مخرج المتحف توجد إشارة كتبت عليها الاجابة بحروف مضيئة كبيرة: "التسامح". إن التسامح هو الشرط المسبق للتعايش السلمي لجميع الشعوب على هذه الأرض، والبديل الوحيد للكراهية التي أدت إلى

ارتكاب جرائم فظيعة ضد البشرية. إن الكراهية هي النقيض الشرير للتسامح. والكراهية تزرع في الشباب مفهوم العدو حتى في السنوات الأولى من عمرهم؛ وتؤدي إلى كلمات متطرفة يعقبها بعدئذ عمل متطرف.

لذلك أود أن أقترح ما يلي: دعونا نحاول تنظيم مؤتمر على صعيد العالم بأسره يستهدف تخفيض حدة الكراهية. فالتكنولوجيا دون كراهية يمكن أن تكون مفيدة جدا لبني الإنسان، ولكن إذا اقترنت بالكراهية تؤدي إلى كارثة. وسيكون أهم المشاركين في هذا المؤتمر - الذي ينبغي بالطبع أن يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة - ممثلو ديانات التوحيد والديانات الأخرى. فعن طريق الشبكات الدينية يمكن الوصول إلى الجانب الأكبر من البشرية. فممثلو مختلف الأديان، تمشيا مع واجباتهم الأخلاقية، سيعملون من أجل الاحترام المتبادل والتآزر بين الناس ضد الكراهية. وبنشر رسائل إيجابية في الكنائس والمعابد والمساجد ودور العبادة اليهودية يمكنهم الوصول إلى عدد أكبر من الناس من العدد الذي يمكن لجميع الأحزاب السياسية مجتمعة أن تصل إليه. وإذا أمكن لممثلي الأديان الاتفاق على جعل الازالة التدريجية للكراهية شاغلا مشتركا، فسيجدون أيضا طرقا لتثقيف المؤمنين من أتباعهم في جميع أنحاء العالم، والتأثير فيهم.

وباعتباري نمساويا فإنني أستطيع أن أتصور عقد هذا المؤتمر الدولي في بلدنا الصغير الواقع في وسط أوروبا. فقد ظلت النمسا على مدى تاريخها وفي فترات كثيرة مسرحا للكراهية؛ أما اليوم فهي تعيش في وئام تام مع كل جيرانها لا تعكر صفوة أي مطالبات بأرض خارج حدودها الحالية. وواضح أن بلدنا مكان مناسب للاجتماعات الدولية فكثيرا ما شهد لقاءات دولية في الماضي. وفضلا عن هذا، تدعم حكومة النمسا وسكانها بنشاط جميع الخطوات التي تتخذ في سبيل تعزيز التسامح والحد من الكراهية. وفي هذا الصدد، أود أن أبين أن جمهورية النمسا الصغيرة - بخلاف دول أخرى أكبر منها بكثير - قد حققت في الأعوام الخمسين الماضية إنجازات عظيمة، في مجال المساعدة الإنسانية للاجئين - وهم أسوأ ضحايا الكراهية حظا.

ويسعدني شخصيا غاية السعادة أن يحظى اقتراحي بعقد هذا المؤتمر في فيينا بقبول ممثلي البلدان الأخرى الذين تحدثوا أو الذين سيتحدثون أمام الجمعية بهذه المناسبة احتفالا بسنة التسامح. وبما أنني وزوجتي من الناجين من فترة النازية حيث فقدنا ٨٩ شخصا من أفراد عائلتنا في المحرقة، فقد وهبت حياتي للنضال من أجل العدل. وعنوان آخر كتبي هو "العدل، لا الانتقام" لأن الدافع لعملي لم يكن يوما الكراهية أو الانتقام. ولذا يشرفني كثيرا أن يحضر إلى فيينا كثير من الناس الطيبين بعزم أكيد على الانتصار على الكراهية في هذا العالم، وأن يشاركوا في مؤتمر يتخذ من ذلك هدفا له.

وأشكر الجمعية على كرم اهتمامها، وأنقل إليها تحيات حارة من شعب النمسا وحكومتها. وأعد بأننا سنواصل العمل من أجل التسامح واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد شخيدزا (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أغتنم هذه المناسبة للتعبير مجددا عن احترامي لكم، سيدي، ولزملائي الذين شاركوا معكم بتنظيم عمل الجلسة التذكارية.

ولجلسة اليوم أهمية خاصة. فالمثل العليا في سنة التسامح التي أعلنتها الأمم المتحدة هي نفسها المبادئ وأساليب الحياة التي مكنت شعبي من النجاة في تاريخه الطويل ومن الحفاظ على الحضار العالمية وعلى ثقافته الفريدة وعلى عدد كبير من الآثار ومنها ثلاثة وردت في قائمة الآثار التسعة والعشرين التي تشكل تراثا عالميا.

وبعد أن تعرضت جورجيا لغزوات متكررة ومدمرة نهضت مرة بعد أخرى من حطامها دون أن تفقد تسامحها الأصيل واحترامها للأمم والأديان الأخرى. وقد وجد الاسلام واليهودية منذ زمن بعيد مكانا لهما في دولة تدين بالمسيحية منذ القرن الرابع، وقد احتفظت فيها أكثر من ٨٠ طائفة إثنية بثقافاتها وطورتها - ناهيك عن الحقوق السياسية الممنوحة للأقليات القومية. أليس هذا مثالا للتسامح ولثقافة تقوم على التفهم المتبادل والإثراء المتبادل؟

والمثال الجورجي يثبت في الوقت نفسه أن تقاليد وثقافة الاتصال لا تكفي في حد ذاتها. ويا حسرتاه فالقنابل الموقوتة التي زرعت عند إنشاء الاتحاد السوفياتي قد تفجرت.

وقوى الانفصالية العدوانية التي أعدت ونظمت بدقة أخذتنا على حين غرة. وأسفرت الشعارات الشيوعية للانفصاليين، الموجهة ضد المسيرة نحو الاستقلال، عن سفك للدماء وأوجدت تربة خصبة للمواجهة الإثنية. وتاريخ ما سمي بنزاع أبخازيا في جورجيا يعرفه المجتمع الدولي تماما.

ولا تلقى القرارات والنداءات الصادرة عن الأجهزة الدولية المسؤولة سوى آذان صماء. وقد تحول مئات الآلاف من البشر إلى لاجئين في أراضي أوطانهم بعد أن فقدوا الأهل والصديق. ويتفاقم الوضع المأساوي لأن الجيل القادم من كل من الشعبين قد تولدت في نفسه العداوة تجاه الشعب الآخر.

ويثبت مثال جورجيا ضرورة البحث عن جذور التعصب ليس فقط في الفقر والجهل، في الغرور الأجوف والخوف، في التحامل المتولد عن الجهل، بل أيضا في الطابع السياسي للصراعات.

ولا تتطلب مثل التسامح العليا إعلانات فقط وإنما تتطلب أيضا دفاعا بالغ النشاط. وسيعود الإكثار من هذه المثل العليا وتدبير الموارد لهذا الغرض بفوائد تزيد ألف مرة عما يكون قد انفق في هذا السبيل. ويجب في الوقت نفسه أن تتناسب هذه الجهود مع حجم الأعباء الثقال والمهام الصعبة التي يتعين أن يتحملها جيلنا والمجتمع العالمي في أيامنا.

ويتتبع هذا الأخذ بأقسى الإجراءات مع المسيئين ومع قوى التطرف التي تهدد الأمن وتدفع بأبنائنا إلى الحرب. ويجب تنشيط جميع الآليات ابتداء بملاحقة القضاء لأفراد معينين، وانتهاء بالعزل الاقتصادي والسياسي لمصادر الكراهية بما في ذلك، في الحالات المتطرفة، اتخاذ التدابير القسرية. إن مهمة صانع السلام مهمة شاقة ولكنها مباركة.

وتمشيا مع جلسة اليوم، قلبا وقالبا، أود تأكيد موقف حكومتي وهو التأييد التام للتسوية السلمية لجميع الصراعات. وما زلنا نرجو أن تتغلب الحكمة على الجنون. ونحن ندرك تماما أن الحروب جميعها تنتهي، في المحك الأخير، بخسارة لجميع الأطراف المشتركة فيها. ومهمتنا المشتركة هي تطوير روح التسامح لتكون دليلا على الترابط العالمي الجديد الذي يرتكز فيه أمننا جميعا على التفاهم والثقة والتعاون.

وقد تمكنت جورجيا، إدراكا منها لأهمية سنة التسامح، من تنظيم محفل دولي كرس لهذه المناسبة. فبمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عقد في تبليسي محفل دولي للتضامن ضد التعصب وللحوار بين الثقافات. وقد شارك فيه نحو ١٥٠ من الشخصيات الثقافية من ٤٠ بلدا. وجرى تعميم وثائق هذا المحفل في الوثيقتين A/50/173 و A/50/446 من وثائق الجمعية العامة.

كما كانت ندوة اسطنبول المكرسة لسنة التسامح حدثا هاما أيضا. وواضح أن ثمة جهودا أخرى قد بذلت للاحتفال على الوجه اللائق بسنة التسامح فقد أعدت برامج عمل تتمشى مع برامج المؤتمرات الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة ومع برنامج العمل للشباب حتى عام ٢٠٠٠. وتهدف هذه البرامج إلى ترسيخ وتوطيد مُثل التسامح وهي تستحق أكبر قدر من الاهتمام والدعم الواعي بكل الطرق، وخاصة منها البرامج التي تتيح للشباب الإسهام في التقريب بين الشعوب.

وتدعو الحاجة إلى البحث بمزيد من التعمق في مسألة تعزيز دور المهن الفكرية والمنظمات النسائية والزعماء الدينيين في مجال مناهضة التعصب وخاصة في مناطق النزاع. ويجب التشجيع بمزيد من النشاط على إقامة المهرجانات الدولية. وينبغي إيصال لغة الحرب والتفاهم إلى أشد أجزاء عالمنا اضطرابا.

وقد حكم كل من اشترك في محفل تبليسي على هذا المحفل بأنه إسهام، وإن كان متواضعا، في تأمين مستقبل يسوده السلام لجميع الشعوب، وفي بناء عالم أكثر أمنا وعدلا وإنسانية.

ونعتقد أن فكرة التأكيد العام على أولوية التسامح سوف تحظى بتأييد ضخم إذا أعلنا عن يوم دولي للتسامح والغفران، وقمنا بدعاية واسعة النطاق للإعداد له على الصعيدين الوطني والدولي. وسنحصل على المؤازرة إن ناشدنا المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في جميع أنحاء العالم أن تساعده في الاحتفال بهذا اليوم بالطريقة الواجبة، فهو يوم يوجد بين المثل العليا لكل الديانات في العالم وطبيعة الإنسانية، وهي المحبة والخلق من أجل المحبة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غيلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح. لقد اشتركنا عام ١٩٩٤ في تقديم القرار ٢١٣/٤٩، أما اليوم فنحن نتكلم لا للاحتفال بالسنة الدولية للتسامح فحسب بل لنؤكد أيضا من

جديد رغبتنا في أن نرى المجتمع الدولي يروج للتسامح بصفته أسلوبا للحياة.

ينص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار". وهذان الهدفان من الأهداف التي يجب تحقيقها لمنع الحروب ولصيانة السلام، وللتأكيد من جديد على قدر الفرد، ولتوفير الظروف التي يمكن في ظلها صيانة العدالة وتعزيز التقدم الاجتماعي.

وفضلا عن ذلك، فإن مبدأ التسامح الذي لا يعني عدم الاكتراث أو التنازل أو التعطف، بل يعني الانفتاح والاحترام والتضامن والتعايش المتحضر والتعددية وحرية الضمير والدين، هذا المبدأ يجد تعبيرا عنه في الصكوك الأساسية للقانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وفي المعايير العالمية لاحترام حقوق الفرد، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالتالي، فإننا نشجع الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي اضطلع مؤتمرها العام مؤخرا، بتفويض من الجمعية العامة، بوضع واعتماد المبادئ التوجيهية وإعلان المبادئ بشأن التسامح الذي يتعهد بلدي الآن باحترامه وتنفيذه، حيث أن ممارسة التسامح وتعزيزه يشكلان أساسا متينا للحياة داخل المجتمع، كما أنهما ضروريان لضمان السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكثيرا ما يتعرض الأطفال والشباب لصراعات لا سيطرة لهم عليها. ولهذا فمن الضروري أن يبدأ عملنا بتعليمهم أهمية حل المشاكل دون اللجوء إلى العنف. وفي هذا الصدد، يلعب التعليم دورا حاسما ويتطلب نهجا شاملا. فبالالتزام الصارم من جانب أعضاء المجتمع الدولي بتعزيز احترام السلام، وبالتعايش الدولي السلمي، وبالنظام القانوني الدولي، وبالتقيد بالمعاهدات، سيكون بوسع الأطفال والشباب أن يفلحوا في مناخ مؤات للاحترام المتبادل، مناخ لا يترك محلا لمشاعر العداء والكراهية التي يمكن أن تؤثر، على مدى أجيال عديدة، على علاقات السلام والتطور الواجب تواجدها بين الشعوب. ونرى أن هذا كله أيضا جزء من المسؤوليات الدولية التي تقع على عاتق الدول بتوقيعها على ميثاق الأمم المتحدة وانضمامها إلى عضوية هذه المنظمة.

فلا بد لنا من أن نُعَلِّم نبذ التعصب والعنف، وينبغي لنا أيضا أن نشجع الحوار البناء، والتفاهم والصداقة بين الأمم والجماعات الإثنية والدينية. وبهذه الطريقة نتمكن في نهاية المطاف من إقامة ثقافة للسلام على الصعيد العالمي يقوم فيها تعليم هذه الأمور على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونبذ العنف والتمييز بكل أشكاله، ودعم مبادئ العدالة والتضامن والتفاهم المتبادل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سلوفينيا.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاجتماع التذكاري الذي تعقده الجمعية العامة اليوم مناسبة لها أهميتها الخاصة، مناسبة تكرس للتسامح، فهو أحد القيم التي يؤمن بها العالم أجمع والتي تتجاوز احتياجات أية منطقة معينة، وأي تقليد ثقافي أو ديني أو نظام سياسي واحد. فالتسامح أمر عالمي، وقد يكون ثمينا للغاية في زمن يسوده التغير السريع، كالزمن الذي نعيشه.

منذ أكثر من ٢٠٠ سنة مضت، في عام ١٧٦٢، قام فولتير، الفيلسوف الفرنسي العظيم وأحد الآباء المؤسسين لمذهب حقوق الإنسان، بكتابة رسالته الجليلة عن التسامح. وأثبت بما لا يدع مجالا للشك أن التسامح أمر أساسي للسلام والازدهار. ولهذا فإنه يكتسي أهمية قصوى لكل مجتمع وللبشرية ككل. ومفهوم حكمة التسامح، الذي عبر عنه فولتير تعبيرا شاملا، كان قد أعرب عنه، بل سبقه إليه، فلاسفة آخرون في تعاليمهم؛ كما كان يشكل بالفعل جزءا من التقليد الديني الذي أرسته كل الأديان العالمية الكبرى. ولهذا فإن الأهمية الجوهرية للتسامح لم تكن بدعة جديدة أو شيئا يراد فرضه.

وفكرة التسامح، إذا فهمت بوصفها قيمة تضم التعددية العالمية والقبول الصادق للتنوع الثقافي، تصبح فكرة تمثل أولا وقبل كل شيء إطارا ذهنيا وعمليا قيما يمكن في داخله إرساء المعايير الهامة للغاية لمجتمع كريم ولعالم يسوده السلام.

لقد أسهمت الأمم المتحدة في أول ٥٠ سنة من وجودها بنصيب هام في الجهود الهامة إلى إقامة هذا العالم. وبالنظر إلى ما حدث، يمكننا أن نقول أن الجزء الأكبر من هذا الإسهام كان على مستوى التنظيم المعياري، مع ترك الكثير مما يرتجى على مستوى التنفيذ العملي. وقد اتصف تطور معايير القانون الدولي بدينامية كبيرة في عصرنا الحاضر، ويرجع هذا إلى حد كبير لعمل الأمم المتحدة: ثم أن الأمم المتحدة قد نجحت فعلا، ولعل هذا هو الأكثر أهمية، في إيجاد نظام متماسك للمعايير اللازمة لحماية حقوق

الإنسان وتعزيزها. وقد جاء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣ فأكد من جديد الطابع العالمي لهذه المعايير.

ومن المفهوم أيضا أن الطابع العالمي لا يعني التماثل، وأن عملية تطبيق المعايير العالمية يجب أن تفسح مجالا لأدوات تسهم في تحقيق هذه المعايير أو بلوغها الفعلي وفقا للظروف الخاصة بكل منطقة. وخلال العقود القادمة للأمم المتحدة، سيكون إيجاد هذه الأدوات وتنفيذها من أهم التحديات التي تواجهها المنظمة.

والتحدي الذي يواجه التحقيق الفعلي للمبدأ الأساسي للتسامح يتضح في أغلب الأحيان في السؤال التالي: ما الذي يجب عمله عندما يواجه مجتمع ما - أو المجتمع الدولي ككل - المتعصبين؟ ومما يضاعف من خطورة هذا السؤال في بعض الأحيان أن المتعصبين يروجون للعنف بل يمارسونه فعلا توخيا لمآربهم.

وقبل أسبوعين، شهد العالم اغتيال زعيم سياسي كافح من أجل السلام ومن أجل وضع ترتيبات سياسية دائمة ترتكز على مبدأ التسامح والصداقة المتبادلين بين شعوب كانت في حرب استمرت عقودا.

والصراعات المسلحة في عصرنا هي أكثر التعبيرات وحشية عن التعصب، وهي تذكير قاس لنا بأن الغشاء الواقي لمعايير التسامح والسلوك المتحضر لا يزال رقيقا ويمكن أن يتمزق بسرعة.

كيف ينبغي للمجتمع الدولي المنظم أن يرد على هذه التحديات؟ مرة أخرى، نجد أن حكمة الفلاسفة مثل فولتير مفيدة: فعندما يصل التعصب الى أبعاد إجرامية فإنه لا يمكن قبوله أو التغاضي عنه. ومن الواضح أنه يجب مراعاة المبادئ التي من قبيل الشرعية والقانونية والنسبية في تعريف ما هو إجرامي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تراعى جميع متطلبات قواعد الإجراءات القانونية في أية محاكمة للجناة. غير أنه يجب ألا يكون هناك أدنى شك، ولو للحظة واحدة في أن المسؤولين عن الجرائم الناجمة عن التعصب سيحاكمون ويعاقبون بغض النظر عن معتقداتهم الدينية أو السياسية التي قد تكون حفزتهم على ذلك.

ويأتي وقت نجد فيه أن مجموعة واسعة من القضايا الوجودية للإنسانية تنعكس في حالة واحدة. وتلك هي الحالة التي نشهدها في البوسنة والهرسك اليوم. وهي قضية مناسبة لاختبار مدى نضج المجتمع الدولي، كما أن جل مستقبلنا المشترك سيتوقف على الطريقة التي يتم بها التعامل مع تلك الحالة. لقد بدأت الحرب في البوسنة والهرسك نتيجة لخطط للتوسع الإقليمي والتعصب القومي أطلق لها العنان في ذلك السياق. وأدت الى عمليات إبادة جماعية لمسلمي البوسنة والهرسك، وهي حالة سيكون من بالغ الصعوبة إرساء السلام الحقيقي لها.

وإذا ما أريد إرساء السلام الحقيقي، فسيكون من الأمور الحيوية تماما استعادة التسامح، الذي يتطلب بدوره محاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي. وأؤكد أنه لا يمكن قبول أي حلول وسط سياسية في هذا الصدد.

ويدعى في بعض الأحيان أن عمليات الإبادة الجماعية في البوسنة لا يمكن مقارنتها بالمحرقة التي تعرض لها اليهود في الحرب العالمية الثانية، وأن هناك أفرادا مذنبين في كل جانب في حرب البوسنة. وفي حين أن هذا صحيح، فإنه لا ينبغي أن يحجب جوهر القضايا التي نحن بصددها، وهذا الجوهر هو أن المجتمع الدولي ليس في وسعه عدم معاقبة مقترفي عمليات الإبادة الجماعية التي ثبتت وقائعها بما لا يدع أي مجال معقول للشك فيها. وينبغي أن ترفض انتهاكات المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عالمية حقوق الإنسان رفضا فعالا ومجديا. وأي شكل من أشكال القبول لما أطلقت عليه الصحافة وصف "التوزيع المتساوي للجرم"، وهو ما كان البعض قد نادى به، من شأنه أن يقوض مصداقية المجتمع الدولي. ويجب التمسك، بدلا من ذلك، بمبدأ المسؤولية الجنائية للأفراد، بغض النظر عن مرتبتهم أو مركزهم، وذلك لصالح السلام.

وبالتالي، فإنه إذا ما أريد التمسك بالأساس الذي تبني عليه الجمعية العامة مناقشتها اليوم لأهمية التسامح، فيتعين على المجتمع الدولي أن يرد بتصميم ورؤية ثاقبة على الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك. وهذا شرط ضروري لجعل جهودنا لتنفيذ حقوق الإنسان ذات مصداقية ولجعل المثل الأعلى للتسامح ذا أهمية حقا لحياتنا الواقعية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أندورا.

السيد مينوفيس تريكيل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر اليوم بأنني رجل سعيد، قادر على أن أعلن في هذه القاعة مزايا التسامح. لقد وُلدت

ونُشئت وترعرعت في بلد صغير في إمارة أندورا الواقعة في جبال البرانس. ودولتنا نشأت بفضل السلام، بفضل ٧٠٠ عام من السلام والحرية. بيد أنه نتيجة لعزلتنا وصغر حجم بلدنا في عالم يزخر بالبلدان الكبيرة، ونتيجة لقسوة الظروف التي عاش أجدادي في ظلها، فقد تعين عليهم أن يتعلموا - وقد تعلموا بالفعل - العيش في مجتمع واحترام المجتمعات الأخرى. وبسبب موقع بلدنا الذي يقع في منطقة على الحدود اتسمت دوما بالحروب والصراعات فقد تعين علينا أن نتعلم - وتعلمنا بالفعل - ممارسة فن الضيافة والترحيب باللاجئين، والاشتراك في الدبلوماسية والحوار. وكالعديد من زملائي في هذه القاعة الذين جاءوا من بلدان كبيرة وصغيرة، كان من حسن حظي أني نشأت في بيئة تولد التسامح، بفضل تاريخ بلدي، وتعاليم أسرتي ومن علموني. لذلك، فإنني أرحب بالنيابة عن مواطني بلدي وعن حكومة إمارة أندورا بالمناسبة التي تجمعنا هنا اليوم، يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرثوم (موريشيوس).

وقبل بضعة أسابيع فقط، تكلمت أمام الجمعية العامة عن أهمية الشباب والتعليم. ويجب أن أكرر التأكيد على مدى ضرورة تعليم شباب الألفية الثالثة، التي نقف على مشارفها، روح التسامح والتعقل. فلدى البشر قدرات تدميرية تتجاوز فهمنا في بعض الأحيان. ولدى اقترابنا من نهاية القرن - ونهاية الألفية في الواقع - من المألوف أن نعزو كل أفعالنا الى القضاء والقدر. وأنا لست ممن يفعلون ذلك. ولكن من يمكنه أن يضمن أن البشر، الذين يهتدون بغرائزهم وانفعالاتهم وما لديهم من طاقات مستقرة تلهمهم الى أنبل الأعمال بقدر ما تدفعهم الى أقسى الفظائع، لن يتعرضوا في وقت ما خلال الألف عام المقبلة الى الوحشية القصوى التي جعلت القدرات التقنية الحالية ارتكابها أمرا ممكنا.

وفي رأيي المتواضع أن التسامح واحترام الآخرين، بل ولعبة الكم الإيجابي الشهيرة التي تبين أن البشر ليسوا مجرد ذئاب يفترسون إخوانهم من بني البشر - هذه كلها تشكل ردا أشد أثرا على ذلك السؤال. لذلك فإنني أدعو بقوة الى تعليم هذه القيم للشباب، مجازفا بالظهور بمظهر غير المتسامح مع الذين يخالفون هذه القيم، إن التسامح فضيلة، وهي فضيلة أخلاقية، أنيطت بالأمم المتحدة ولاية نشرها. وعلى كل، مما يغضب من لا يتشاطرون قيم الأمم المتحدة أن المنظمة أنشئت - كما أشار وزير خارجية بلدي خلال المناقشة العامة - على أساس قيم راسخة في نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب المحرقة التي أثارها السيد ويسنثال توا، في وقت أخذ فيه الشر، الذي كان قد ساد، يفسح الطريق للخير المضيء المتمثل في مفاهيم السلام والتسامح والتنمية: وهي الركائز التي قامت الأمم المتحدة على أساسها.

وقد كتب م. س. بيتس هذه الكلمات جيدة الصياغة:

(تكلم بالانكليزية)

"انني لن أحاول كتابة تاريخ التعصب: فهذا يعني أن أكتب تاريخ العالم".

(واصل الكلمة بالفرنسية)

وخلال تاريخنا الذي يشترك فيه كل بني البشر منذ فجر التاريخ، كان التعصب يبدو طبيعيا، بل مرغوبا فيه. وكما قال يوسوي لماذا نتسامح مع الذين يختلفون معنا عندما نكون موقنين من معتقداتنا أو أفعالنا، لا سيما عندما يكون هذا اليقين ذا مصدر سماوي؟

وفي القرن السابع عشر بدأ جون لوك يتأمل في طبيعة التعصب الديني وكانت "رسالة التسامح" التي كتبها من أول المحاولات الحديثة لتوضيح مفهوم التسامح واقتصرت تلك البداية على التعصب في الدين وحتى في ذلك الوقت لم يزد هذا المفهوم عن مجرد إقامة الدليل على أن التعصب مناف للعقل وانه، وفقا لما قاله لوك لا جدوى منه في أن يغير المتعصبون من المعتقدات الداخلية لمن يضطهدونهم.

وكما سبق أن أشار السفير دانيلو ترك ممثل سلوفينيا بطريقة مناسبة، فإن فولتير في أطروحته عن التسامح، بعد أن شجب التنفيذ المتعجل لحكم الإعدام على جين كالاس الذي اتهم خطأ بقتل إبنه، أضاف أن الحق المزعوم في التعصب "سخيف وهمجي وأنه أسوأ من قانون الغاب فالنمر يقتل ليأكل أما نحن فنسحق بعضنا بعضا من أجل بضع فقرات".

وأعلن فولتير أن المبدأ الرئيسي الذي يحكم الطبيعة - وبالنسبة له بالتالي قانون الإنسان، هو الحكمة التي تقول "لا تفعل مع الآخرين ما لا تريد أن يفعله الآخرون معك". أليس هذا هو المبدأ الأول

للتسامح كما نشأ في التقاليد الدينية المختلفة؟ والأديان، حارسة اليقين في معظم الأحيان، تعتبر أيضا مصدرا فلسفيا للتسامح، مصدرا ينبغي أن نعترف به وأن نستخدمه لتجنب التعصب الذي يمثل الطبيعة البشرية، أيا كانت، الى إشاعته عندما لا يتوقعه أحد.

وفي ١٧٧٦، كتب توماس جيفرسون في إعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية يقول:

(تكلم بالانكليزية)

"اننا نرى أن هذه الحقائق بديهية، فقد خلق جميع الناس متساوون. ووهبهم خالقهم حقوقا غير قابلة للتصرف، من بينها الحق في الحياة، والحق في الحرية، والسعي الى السعادة".

(تكلم بالفرنسية)

وفي القرن التاسع عشر تكلم جون ستيوارث ميل عن الحرية أكثر مما تكلم عن التسامح. وأقام دفاعه عن التسامح، على الحرية، وينطلق من مفهوم إيجابي للتنوع الذي هو أمر طبيعي للغاية فيما بين البشر. ويقول إنه إذا لم تتأكد الحرية في المجتمع فإن الأفراد - بحكم الرأي العام قوانين التعصب - سيفقدون أنفسهم في التماثل والاعتياد على التشابه، الأمر الذي يعرقل التقدم.

وبالنسبة لميل فإن التسامح ضروري لأن الحرية تحدد على نحو مباشر استقلال الفرد، ومن الطبيعي حتى بالنسبة لميل أن هناك حدودا للحرية وللتسامح فقد كتب في مقالته عن الحرية:

(تكلم بالانكليزية)

"في سلوك الأفراد تجاه بعضهم بعضا، من الضروري التقيد بالقواعد العامة الى حد كبير، حتى يمكن للفرد أن يعرف ما يتوقعه؛ ولكن من حق كل إنسان أن يمارس بحرية جميع شواغله الخاصة وتلقائيته الفردية".

(تكلم بالفرنسية)

ولنتأمل ولو للحظات قليلة في الملاحظات الموجزة التالية. حرية الفرد غير القابلة للتصرف هي أساس المفاهيم المقبولة دوليا والتي تشكل في نهاية القرن العشرين معايير ما هو مقبول وما هو غير مقبول في مسعانا لتحقيق الكرامة الإنسانية. وحقوق الإنسان التي تكون غالبا أساس العمل في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة تفترض مسبقا قبول الحرية الفردية على انه شيء ثمين يمتلكه الإنسان، وقبول التسامح بالتالي فيما يتعلق بأفكار وأعمال الجنس البشري، شريطة ألا يتعارض ذلك مع حرية وسلامة وكرامة الآخرين. وبالتالي يجب أن يعرف الفرد كيفية عدم التسامح تجاه المتعصبين، وذلك لتحقيق التسامح.

وكقاعدة عامة، فطالما أن بطرس أو بولس لم يؤذني فلا يهمني كثيرا إذا ما تصرف بأسلوب يغضبني أو تدفعني معتقداته الخاصة الى اعتباره عملا غير أخلاقي. إذ يمكنني في هذه الحالة أن أتكلم معه وأشرح له وجهات نظري ولكنني بأي حال من الأحوال لن أكون متعصبا فإن هذا التعصب يحمل في طياته بذور المواجهة.

وحتى يكون موقفي أكثر وضوحا لا يسعني إلا القول أنني أقف بقوة الى جانب التسامح. ولكن من قبيل المفارقات أن الذين اجتمعوا من بيننا اليوم للاحتفال بالتسامح لا بد أن يحرصوا كل الحرص على أن يصبح التسامح أكثر انتشارا وأن الذين يحاولون محوه أو الذين اقترفوا إثما منذ بضعة أيام في نيجيريا، أو الذين يبررون الصراع في يوغوسلافيا السابقة، أو المسؤولون عن موت رئيس الوزراء رابين في اسرائيل، وغيرهم لن يحققون هدفهم. وكما احتاجت الديمقراطيات الى الشجاعة والجلد في هذا القرن للتغلب على الأخطار الكبيرة التي تمثلها الشمولية فإن أنصار التسامح سيحتاجون الى الشجاعة والتحمل في مواجهة قوى الظلام.

لقد أشرت في سياق هذا البيان الى فلاسفة تكلموا عن التسامح والحرية. وفي هذا القرن تناول كثيرون غيرهم هذا الموضوع، وبصفة خاصة راؤولز وغيره، وعلى سبيل المثال راتز ونوزيك ودواركين، وجميعهم أعادوا البحث في نظريات ميل واستخدموا معايير جديدة لتقييمها. وفي كتابها "التسامح وحدود التحرر" أشارت سوزان مندوس بحق الى أن الجنس البشري ليسوا مجرد أشخاص مستقلين وأحرارا كما نفهم من بحث ميل ولكنهم أيضا مترابطون لأنهم يعيشون في مجتمع. وتقول:

(تكلم بالانكليزية)

"ينبغي أن نتسامح، بل وأكثر من أن نتسامح، إذا أردنا أن نقيم مجتمعا يحرص فيه البعض على أن يتوحد صالحهم مع صالح الآخرين. ويشعرون

بأنهم يتكلمون من خلال مجتمعهم وأن مجتمعهم يتكلم من أجلهم".

(تكلم بالفرنسية)

وتحتاج فكرة مندوس الى مزيد من الاهتمام والى اتباع نهج نقدي لا يتسع له المجال في بيان مختصر. ومع ذلك اسمحوا لي أن أقول إن تأكيدها على أنه "ينبغي أن ... أكثر من أن نتسامح" فكرة أخاذة جدا.

لقد بدأت بياني وقلت انني رجل سعيد، سعيد لأنني ولع بالتسامح وسعيد لأنني قادر على التعبير عنه فيما بين الأعضاء هنا. فالسعادة التي أشار إليها توماس جيفرسون في إعلان الاستقلال أمر شخص للغاية. أمر كل ما نستطيع إزائه أن نحدد ما الذي يجعلنا غير سعداء، وليس ما الذي يجلب لنا السعادة. قد لا تكون كلمة التسامح كافية لانها تتضمن أن الإنسان لا يوافق على ما يتسامح بشأنه. وحتى نكون سعداء فإننا نحتاج الى الاحترام والتقدير أيضا. ومن الطبيعي أن ندعو الى التسامح ولكن إذا ما توفرت لدينا بعد ذلك، بعض الطاقة فيمكننا أيضا أن نحاول ما هو أكثر من ذلك، أن ننشر الحب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اسرائيل.

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن التزام المجتمع الدولي الجوهري بالتسامح وارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. والدول الأعضاء تقطع على نفسها التزام بممارسة التسامح والعيش مع بعضها البعض في سلام كجيران طيبين. وقد فهم مؤسسو هذه الهيئة أنه لا يمكن القضاء على ويلات الحرب إلا بالتشجيع على ابداء التسامح فيما بين شعوب العالم. وبهذه الطريقة فقط يمكن للعالم أن يأمل في البقاء والتقدم.

إننا ننتمي إلى أجزاء مختلفة من العالم. ونحن نختلف في اللون، وفي الثقافة، وفي الدين، ولدينا عقائد وآراء مختلفة، غير أننا جميعا من بني البشر.

واليهودية تعتبر مفهوم التسامح واحترام الآخرين من بين أسمى مثلها. وذات يوم اتصل واحد من غير اليهود أراد اعتناق اليهودية بالفقيه اليهودي الكبير الحبر أكيبا. وقال له الحبر الحكيم:

"الشيء الوحيد الذي يجب عليك تعلمه: لا تتمنى لرفيقك ما تكرهه لنفسك".

وقد شجعت اليهودية دوما على المناقشة والاختلاف، ولكن في حدود التسامح. والواقع أن شريعتنا العرفية، التلمود، بأكملها تقوم على التحاور بين مدرستين من الفكر هما "بيت هيليل" و "بيت شاماي". وقد انحصرت المحاورات بين المدرستين، مهما كانت سخونتها، في حدود النقاش. وهكذا، فإن قاتل اسحق رابين قد تصرف بالمخالفة الكاملة لأخلاقيات اليهودية ومبادئها. لقد عزل نفسه عن الشعب اليهودي بأكمله.

إن تاريخنا مليء بالنماذج المأساوية لسوء المعاملة على أيدي الآخرين. لقد أحسسنا بألم التعنت وتعلمنا دروسه المريرة.

وقد وصل التحيز ضد اليهود إلى قمته في النصف الأول من هذا القرن. ففي الثلاثينات وصل النازيون الألمان إلى السلطة وهم يعتنقون مذهبا عنصريا يقوم على تفوق جماعة على أخرى. وقد اختص النازيون اليهود، ضمن جماعات عديدة أخرى، بالإبادة. وفيما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥، أفنى النازيون ستة ملايين يهودي لا لجرم إلا لأنهم ولدوا يهودا.

وقد قامت عودة الشعب اليهودي إلى وطنه في اسرائيل على فكرة إقامة مجتمع أخلاقي وعادل تسوده المساواة والاحترام المتبادل. وقد وعدت دولة اسرائيل في إعلان استقلالها بأن تقيم دعائم المساواة الاجتماعية والسياسية الكاملة من أجل جميع مواطنيها بدون تمييز بسبب العرق أو العقيدة أو الجنس.

لقد عرفت منطقتنا، بشكل أضر بنا، سنوات كثيرة من البغضاء والحروب. وقد حاربت اسرائيل لسنوات كثيرة من أجل التوصل إلى سلم دائم ومنصف مع جيرانها يقوم على التعايش السلمي والاحترام المتبادل.

وقد شهدنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة تغيرا مثيرا للانتباه في آفاق السلم في الشرق الأوسط. إن هدفنا هو تحويل الاتفاقات التي تجري صياغتها على الطبيعة اليوم إلى تعاون حقيقي وعلاقات جوار في الغد.

ومن أسف، أن البعض في منطقتنا يتجاهل التقدم الذي تحقق بين اسرائيل وجيرانها على مدار السنوات

الماضية. فلا يزال هناك من يرفض القبول بالواقع الجديد. فهناك راديكاليون ومتطرفون على كلا الجانبين. وهناك من يضع القنابل في الحافلات أو يحاول من خلال الاغتيال وغيره من الأعمال اللاإنسانية أن يوقف مسيرة السلم الواجبة. هؤلاء الناس ليسوا على صلة بالواقع الجديد. إنهم يمثلون نهجا متعصبا من البغضاء وقصر النظر السياسي.

وعلى نحو ما أثبتته الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط. فإن الطريق من الخطب الغاضبة إلى أعمال العنف منحدر زلق. إن تجريد أمة أو جماعة من الناس من صفتهم الانسانية استنادا إلى عقائدهم أو رؤيتهم للعالم أمر لا يمكن التوفيق بينه وبين تعريف التسامح. لقد شهد العالم هذه الظواهر مرات كثيرة جدا خلال القرن العشرين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعي أنه كثيرا ما تفضي الخطب العنيفة الى أعمال للعنف. ويجب علينا أن نقبل بالمسؤولية عن حصر المنازعات في حدود التسامح الديمقراطي.

وخلال هذا القرن الذي تميز بالعنف، انتزع بعض كبار الزعماء العالميين من بيننا بأيدي أعداء السلم والتقدم. فقد أزهقت أرواح المهاتما غاندي وأنور السادات ومارتن لوثر كينغ وجون كيندي برصاصات القتلة.

ولقد سبق أن ذكرت أن ذلك قد حدث، لأسفنا الشديد، في اسرائيل قبل أسبوعين. فقد كان اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين عملا من أعمال المتعصبين، الأصوليين، الراديكاليين. فالقتل يخرج عن نطاق الديانة اليهودية والأخلاقيات العامة والتسامح الديمقراطي. لقد اغتيل سياسي عظيم، محارب شجاع من أجل السلم، رجل على قدر كبير من النزاهة والتفاني. ولن تفتقد اسرائيل والشعب اليهودي وحدهما اسحق رابين، وإنما ستفتقده الشعوب في كافة أرجاء الشرق الأوسط والعالم أجمع. وستستمر مسيرته صوب السلم والمصالحة؛ وستتحقق رؤيته.

ولن تجري مصالحة مع ما حدث. فلا يسعنا إلا أن نحارب ذلك بتعليم أطفالنا، وبرفع أصواتنا بالاحتجاج، وبرفض الاستسلام للبغضاء والتعنت، وبتعزيز السلم،

لقد وصلت سنة التسامح إلى نهايتها، إلا أن الحاجة للتسامح لم تنته بعد. فلا يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بفكرة التسامح فحسب، وإنما بتحقيقها على أساس يومي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل نصف قرن، كان التعنت فيما بين الدول على أشده، مع محاولة دول معينة فرض ارادتها على الآخرين. ونتيجة لذلك، نشبت حرب وحشية وعنيفة، وحل بالبشرية أسى لم يرد لمثله ذكر. وعملت البشرية، وقد هالتها العواقب الوخيمة للافتقار إلى التسامح في العلاقات ما بين الدول، على ترسيخ قيم التسامح في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، وأوصت بممارسة التسامح فيما بين الدول باعتباره الوسيلة الأولى لانجاز هدف إنقاذ الأجيال اللاحقة من ويلات الحرب.

وبانتهاء الحرب الباردة، استعيض عن المواجهة المذهبية بنظام عالمي جديد يتعرض فيه الأمن الدولي للتهديد من جراء صراعات متزايدة مختلفة الطابع. وأطل التعنت برأسه الأثيمة مرة أخرى حيث أفضى إحساس جديد بالتحرر من الرق المذهبي الى توترات ومنازعات متصاعدة في أنحاء كثيرة من العالم.

ومن المحتم، في هذه الظروف، أن نعزز روح التسامح وأن ندعم ممارستها. لذلك، فمن المناسب إلى حد كبير أن يكون بمقدور الأمم المتحدة أن تعلن سنة ١٩٩٥ سنة للأمم المتحدة للتسامح بناء على اقتراح المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفي هذا الصدد، يرغب وفدي في التعبير عن تقديره للمدير العام لليونسكو على الجهود المستفيضة التي بذلها من أجل برنامج سنة التسامح، والنداءات والكلمات التي وجهها عن مسألة التسامح. كما يوجه وفدي الشكر إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي شاركت في تعزيز مفهوم التسامح. فبفضل جهودها المتضافرة، اتضحت مخاطر التعنت ومظاهره بدرجة أكبر أمام المجتمع الدولي.

إن ديانات عدة ومفكرين مختلفين في جميع العصور قد نادوا بالتسامح وبفضائله خلال قرون كثيرة. ولم ينكر أبدا أحد أن التسامح على جميع المستويات شيء مفيد. وأصبح من المعترف به الآن على نطاق واسع وبشكل لا مرية فيه أن التسامح جوهري لإقامة السلام في العالم وازدهاره والإبقاء عليهما. وبينما يؤيد وفدي تأييدا كاملا المحاولات التي تبذل الآن لبث روح التسامح في الأذهان، نرى أن التسامح، كعامل من عوامل السلام، ينبغي ممارسته الى أبعد حد ممكن في العلاقات بين الدول.

وإذا ما احتكمنا إلى التاريخ، فهذا هو المجال الذي يتأتى فيه لعدم التسامح أن يعبر عن نفسه بالكامل. إن محاولات فرض نظام مختلف من القيم والمعايير على بلد آخر ينبغي تفاديها، اعترافا بتنوع الثقافات والمعتقدات وأساليب العيش. أما إذا سلك امرؤ غير ذلك، كان معنى هذا السلوك عدم الاكتراث بالقيم والمعايير المختلفة عن قيمه ومعاييره الذاتية، بل والازدراء بها. ونحن نأمل أن يكون تفهم الثقافات والعقائد وأساليب العيش القائمة في بلدان أخرى، واحترامها، هما البؤرة التي تتركز عليها محاولاتنا لغرس ثقافة التسامح.

إن ميانمار مجتمع ينعم بثقافة من التسامح. وثقافة ميانمار تعود الى قرون عديدة. ومعالمها الرئيسية هي الدماثة والتعاطف والتسامح. والتسامح الديني من الملامح الاجتماعية والثقافية العميقة الجذور في ميانمار، والتي يساندها كل المواطنين في البلد ويلتزمون بها. وعلى الرغم من أن أغلبية مواطني ميانمار من البوذيين، إلا أن ديانات أخرى كبيرة - الإسلام، والمسيحية، والهندوكية - مزدهرة الى جانب البوذية.

إن عدم التسامح القائم على العرق هو عامل من العوامل التي تؤدي إلى نشوب صراعات من جديد في العالم تقوم على النعرات القومية الإثنية. فإذا أريد توريث الأجيال القادمة عالما مستقرا سلميا، فلا بد من اكتشاف الطرائق وتبينها لمعالجة هذه القضية المستعصية، التي تواجهنا على عتبة القرن الحادي والعشرين. ونحن نعتقد أن الحاجة تدعو إلى قيام الحكومات المعنية على وجه السرعة باتخاذ خطوات تتسم بالحكمة وبعد النظر.

إن ميانمار تتكون من ١٣٥ من الأعراق الوطنية. ولأسباب تاريخية وجغرافية معا همّشت بعض الأعراق الوطنية هناك واستبعدت من الحياة القومية فيها. وكان استبعادها الطويل من التيار الرئيسي للمجتمع في ميانمار سببا لعدم الثقة وعدم التفاهم. ولهذه الأسباب، فإن إعادة إدماج إخواننا الوطنيين في الحياة القومية لبلدنا قد أصبحت أمرا له أولوية عليا في الخطة السياسية الوطنية لميانمار. وسعيا الى هذه الغاية، اتخذت الحكومة تدابير حازمة وشاملة لتنمية الأجناس المقيمة في مناطق الحدود والأجناس الوطنية منذ أيار/مايو ١٩٨٩. وأنشأت الحكومة وزارة مستقلة - هي الوزارة المعنية بتقدم أجناس مناطق الحدود والأجناس الوطنية وشؤون التنمية - وأنفقت أكثر من ٨٤٢ ٢ مليون قياط (٤٠٠ مليون دولار أمريكي) على إقامة الهياكل الأساسية في مناطق الحدود. وللحيلولة دون استمرار تهميش أجناسنا الوطنية، كان مما قامت به الحكومة إتاحة التوصل الى نظم الاتصالات والخدمات الإعلامية للأجناس الوطنية. وبالإضافة الى ذلك، قامت الحكومة ببناء مزيد من الطرق والجسور في مناطق الحدود، بالقياس الى ما جرى في الماضي. ونحن نعتقد أن هذه التدابير سوف تسهم نحو مزيد من التفاهم والتسامح بين الأجناس الوطنية.

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٣/٤٩ يطلب من اليونسكو أن تقوم بإعداد إعلان مبادئ وبرنامج عمل من أجل اختتام السنة وكذلك كمتابعة لها، وتقديمهما الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ويسرنا أن نعلم أن اليونسكو قد أقرت الآن إعلان المبادئ.

إن وفدي يعتقد أن إقامة ثقافة قوامها التسامح بدلا من ثقافة قائمة على العنف هي مهمة ضخمة وطويلة الأجل وينبغي القيام بها الى حين لا يتبقى مجال في ضميرنا الجماعي لعدم التسامح وللعنف. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على دور التربية، التي يمكن من خلالها تعليم شباب العالم التفكير الأخلاقي، وجعله يتفهم فضائل التسامح والسلم.

وإنه لواجب أدبي جماعي لنا أن نحتوي عدم التسامح ونوقف انتشاره. وإذ أصبح العالم أكثر ديمقراطية وترابطا، أصبح التسامح فضيلة لا غنى عنها. بل أصبح شرطا لبقاء الجنس البشري، كما أشير الى ذلك بحق أثناء السنة. ويبدو، من الاعلان عن السنة وعقد محافل شتى احتفالا بها، أننا استطعنا أن ننبه المجتمع الدولي الى المخاطر العميقة لعدم التسامح ولمظاهره. ووفدي يعتقد أننا بلغنا الآن مرحلة ينبغي عندها أن نبدأ اتخاذ خطوات ملموسة لقيام ثقافة دائمة قوامها التسامح والسلم.

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة موتوسامي - ايش (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بينما نحتفل بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة، من المهم الاعتراف والاحتفال بالمبادئ التي تضرب جذورها بعمق في أساس هذه الهيئة، وخصوصا مبادئ حقوق الإنسان. فلم يسبق أبدا التعبير على هذا النحو الكامل عن توق الناس حول العالم الى الديمقراطية والعدالة والسلم.

بيد أنه، في أوان الاحتفال هذا، يجب ألا ننسى أن الرسالة البسيطة التي هي رسالة التسامح، المنغرسة في لُحمة أديان العالم، والتي تساند الحقوق المدنية والسياسية، هي رسالة لا يمكن اعتبارها شيئا يتحقق بطبيعة الحال. إذ أن هناك من ينادي على موجات الأثير برسالات متعطشة الى الدماء ومن يحرض المستمعين على القتل والدمار. وهناك جرائم كراهية، تكشف النقاب عن الوجه القبيح لعدم التسامح وللعنصرية في أماكن كنا نستطيع، لولا ذلك، أن نسميها أماكن للرومانسية الشاعرية. ونحن جميعا بعيدون كثيرا عن معرفة الكيفية التي يمكن بها أن نعيش بعضنا مع بعض في سلام - وهو كنه التسامح كله.

إن التزاما بالتسامح وبحقوق الإنسان يحتل مكانة القلب في الولايات المتحدة. لقد ولد بلدنا في ظل وعد بالحرية العامة واستوطنه إناس من جميع أنحاء العالم. والواقع أن أمتنا هي على الأرجح الأمة الأكثر تنوعا في العالم من الناحيتين الإثنية والدينية. وهذا التنوع أدى الى التزام بالتسامح، ينعكس في الدستور وفي بنية نظام حكمنا الديمقراطي. إن النظام القانوني للولايات المتحدة يضم بين دفتيه الحقوق الآتية: الحقوق السياسية والمدنية التي تتيح للناس كلهم أن يمارسوا ثقافتهم الخاصة، وحق جميع الأشخاص، سواء أكانوا أعضاء في أقليات أم غير ذلك، في أن يمارسوا شعائر دينهم الخاص، وحرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، والمساواة أمام القانون.

وسنكون أول من يعترف بأن قوانيننا ومؤسساتنا مرت بلحظات صعبة أثناء تاريخنا، وأنه حتى اليوم يوجد مجال لتحسينها. ونحن نعترف بأن الكفاح لإيجاد وصون مجتمع ينعم بالحرية والعدالة للجميع عملية مستمرة. ولكنني سأبرز الحقوق والحريات التي تمكّن الأمريكيين من العمل وممارسة التسامح في حياتهم الشخصية والسياسية. وقد وضعت على محك الاختبار مرارا وتكرارا، ليس هنا فقط، بل في جميع أنحاء العالم، واجتازت كل اختبار، مؤكدة مرة تلو أخرى أن في جوهرها عنصرا إنسانيا عالميا.

وشدد إعلان فيينا على أن التعليم والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان عوامل ضرورية لإقامة علاقات ثابتة ومتسقة بين المجتمعات. ويشتمل نظام التعليم الأمريكي، ابتداء من المدارس الابتدائية والثانوية حتى الكلية والجامعة، على دروس في الحقوق المدنية والسياسية للتأكد من أن المواطنين على وعي بحقوقهم. فضلا عن ذلك، يمكن الحصول بسهولة على جميع معاهدات حقوق الإنسان من الحكومة أو من أي مكتبة عامة أو خاصة تقريبا.

ولا يسعني أن أغفل الدور الحيوي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في إبقاء نظام الولايات المتحدة مخلصا لمثله العليا. فالآلاف من هذه المنظمات تعمل كمراقبين من خلال التعليم وإعداد التقارير والدفاع عن حقوق الإنسان في نظامنا القانوني.

وفي الخارج، تلتزم الولايات المتحدة التزاما راسخا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا في جميع أنحاء العالم. والولايات المتحدة حاليا طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويوفر كل من هذين الصكين معايير ينبغي لجميع البلدان أن تسعى جاهدة إلى تحقيقها لكي تعزز قيام مجتمعات متحضرة ومسالمة.

إن النزعة القومية المتطرفة، في مناطق عديدة من العالم، آخذة في الازدياد وتهدد الأقليات من جميع الأنواع، ولا سيما الأقليات الدينية. والولايات المتحدة تدافع عن حرية الدين على الصعيد الدولي على مستويات مختلفة. ففي الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى، قدنا حملة لمعارضة السجل الشنيع لعدد من البلدان. وبالمثل، أعربنا عن قلقنا في الاجتماعات الثنائية عن اتجاهات التعصب الديني المزعجة. ووضعنا نظاما لتثقيف المسؤولين عن اللجوء السياسي في الولايات المتحدة عن حالة المجموعات الدينية في أنحاء العالم، لضمان حقوق الناس في طلب اللجوء السياسي.

والولايات المتحدة ترحب بإعلان سنة الأمم المتحدة للتسامح، ونتطلع للعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لمواصلة تشجيع التسامح وحقوق الإنسان، وهما عنصران ضروريان للسلم والديمقراطية.

ومع أننا اقتربنا من نهاية سنة الأمم المتحدة للتسامح، فإننا لن ننجح في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع إلا إذا واصلنا الاحتفاء بالتسامح في المستقبل. وليست سنة الأمم المتحدة للتسامح مجرد تقدير لحقوق الإنسان والتزام بها، ولكنها أيضا تقدير والتزام للذين تصدوا، في السر والعلن، للتعصب وحاربوه بكرامة. ويجب أن لا ننسى وجوههم، ولا كفاحهم. ويجب أن نواصل

احترام التزامهم بحقوق الإنسان بنفس التصميم، لأنه التزام لنا الآن.

تقودني مناقشة التسامح واحترام الحقوق المدنية والسياسية إلى موضوع يثير قلقا شديدا لدى حكومتي.

إن الولايات المتحدة مشمئزة من الأعمال التي أقدمت عليها الحكومة النيجيرية مؤخرا. فعمليات الإعدام التي نفذت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في كين سارو - ويوا، وهو من العناصر الناشطة في مجال البيئة وحقوق الإنسان، وثمانية آخرين من رفاقه انتهكت أحكاما عديدة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونيجيريا طرف فيه. وإخفاق الحكومة النيجيرية في إدانة هؤلاء الأفراد بعد محاكمة عادلة، تنطوي على مراعاة الأصول القانونية، تثير الشكوك حول التزام نظام أباشا بإعادة نيجيريا إلى الديمقراطية وسيادة القانون. ففي النهاية، تبرز هذه الأعمال رفض النظام الامتثال لأبسط حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

وردا على الأعمال المدانة التي ارتكبها النظام العسكري النيجيري بتنفيذ عمليات الإعدام هذه، اتخذت حكومتي من جانب واحد عدة خطوات. وتشمل هذه الخطوات استدعاء سفير الولايات المتحدة في لاغوس؛ وفرض حظر على بيع سلع وخدمات عسكرية لنيجيريا، وعلى إصلاح السلع العسكرية؛ وتمديد حظرنا المفروض على منح تأشيرات، الذي يحظر حاليا على كبار المسؤولين العسكريين وكبار المسؤولين الحكوميين وعائلاتهم دخول الولايات المتحدة، ليشمل أيضا جميع الضباط العسكريين والمدنيين الذين يشاركون بنشاط في صياغة وتنفيذ السياسات التي تعوق تحول نيجيريا إلى الديمقراطية أو الاستفادة من هذه السياسات.

ونرمي من وراء اتخاذ هذه التدابير إلى إفهام حكومة نيجيريا العسكرية بأنه لا يجب أن يُسمح لها بممارسة سلوك ضد مواطنيها ينتهك المعايير الدولية للعدالة والأخلاق الكريمة، وأن الوقت قد حان لكي تسارع في التحول إلى الحكم الديمقراطي. ولا ينبغي للجمعية العامة أن تغض النظر عن هذه الأعمال التي لا يمكن السكوت عليها. ونحن نحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات مماثلة من جانب واحد ضد النظام النيجيري. وسيعمل وفدي مع الوفود الأخرى التي تشاطرنا شعورنا بالغضب لصياغة رد جماعي مناسب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد سينغلا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنها ليست مجرد صدفة محضة أن سنة الأمم المتحدة للتسامح في عام ١٩٩٥ تتصادف مع الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين بعد المائة لميلاد مهاتما غاندي، أعظم قائد هندي وأعظم داعية للتسامح وعدم العنف في القرن العشرين. إن إحياء سنة التسامح والاحتفال بها يمليان علينا أن نتذكر أنه إذا كانت الدول الأعضاء ستقود الأمم المتحـــدة لصـــون السلم والأمن الدوليين بنجاح فإنه لا يوجد سوى طريق واحد تسلكه، وهذا الطريق هو طريق التسامح وعدم العنف.

ولقد جاء مولد سنة الأمم المتحدة للتسامح في أعقاب المنازعات التي نشبت بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة لظاهرة التعصب القائم على التطرف الإثني أو الديني أو القومي في السنوات الأخيرة.

وكانت الهند منذ البداية ضمن مقدمي هذا الاقتراح من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وشاركت الهند في هذا المسعى البالغ الأهمية لأن وفدي مقتنع بأن أي نظام عالمي جديد يجب أن يقوم على التسامح تجاه آراء بعضنا بعضا وتجاه الفوارق الاجتماعية والثقافية واختلاف الأديان والمعتقدات الأيديولوجية وغيرها. وإذا أريد للنظام العالمي الجديد أن يدوم فإنه لا يمكن أن يقوم على العسف أو التهديدات أو العقوبات أو استعمال القوة.

وللتسامح جوانب عدة. ومن الضروري أن ينفذ كل جانب منها لو أردنا أن تنجح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلام. والسبب الأساسي لمعظم الصراعات التي اضطرت الأمم المتحدة الى التدخل فيها هو التعصب. ويتبين هذا الواقع بأجلى صوره من الوضع الذي واجهته الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. فقد أدت الأعمال العدائية والتعصب الى تقسيم أمة كانت في السابق في أوج نشاطها. وفي سنة الأمم المتحدة للتسامح هذه درس هام ينبغي لنا في الأمم المتحدة أن نعيه وهو أنه لا يمكن منع الصراعات أو تحقيق السلام بالتشجيع على التعصب والعنف الناجمين عنها وإنما بتعزيز التعددية والمجتمعات القائمة على تعدد الأعراق وإيجاد الآليات الديمقراطية التي تتسامح إزاء التنوع.

والتسامح يعني العيش سويا في حالة وئام للإفادة من التنوع ولا يعني أن يقتل بعضنا بعضا بغية توحيد الخلافات. ومما يؤسف له أن أعضاء الأمم المتحدة الأوفر قوة، بسبب حماسهم المضلل في أحيان كثيرة للانطلاق نحو حفظ السلام، يتجاهلون هذه الحكمة الأساسية التي هي جزء من حضارتنا وثقافاتنا. ويعني التسامح أن تبحث الأمم المتحدة على مدى أطول ونطاق أوسع كيفية تطور النظام العالمي بدلا من النظرة القصيرة المدى الى الصراعات والتي تنتهي دائما بالتماس الحلول عن طريق التدخل العسكري.

ويأتي في المقام الأول أن الأمم المتحدة محتاجة الى التسامح. فالمبادئ الديمقراطية نفسها التي تطبقها الدول في بلدانها لتحصل على أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء لرسم سياساتها يلزم أن تمارس في هذه المنظمة الدولية التي تضم خليطا من البلدان الكبيرة والصغيرة.

وقد ظلت الهند منذ بداية الحضارة أرضا منفتحة أمام الشعوب والتأثيرات والأفكار والثقافات الأجنبية. وتتحدث أقدم وثائقنا عن مركز الإنسان باعتباره مجرد واحد من المخلوقات في هذا العالم وعن حاجته الى العيش في وئام مع المخلوقات الأخرى في الطبيعة. وأدرك فلاسفتنا وحكامنا في جميع الأوقات أن التسامح تجاه الكائنات البشرية الأخرى ليس فضيلة فحسب بل وضرورة في أي مجتمع متحضر يسوده العدل. كذلك دعا الى مناهضة العنف في الهند كل من الحكيم مهافيرا والحكيم بوذا قبل أكثر من ٢٥٠٠ عام، وأدان الحرب الأباطرة الهنود كالامبراطور أشوكا؛ كما دعا آخرون من مثل 'أكبر' الى الوحدانية الموحدة في كل الأفكار والمعتقدات العظيمة.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اعتمدت اليونسكو في باريس إعلان مبادئ بشأن التسامح. ونحن ندعو جميع الوفود الى دراسة هذا الإعلان والى تنفيذه في سعينا المشترك من أجل السلام الذي لا بد أن يقوم على التسامح وشجب العنف.

ويجب توسيع نطاق الاعتراف بقيمة التسامح وأهميته في الشؤون الدولية وتعزيز ذلك. وبالنظر الى الدور الحاسم الذي تؤديه وسائل الإعلام اليوم في التأثير على رسم السياسات، فإن وفدي يناشد وسائل الإعلام أن تقوم بدور نشط في التشجيع على التسامح والحد من الصراعات. وعند التغطية الخبرية لحالات الصراع ينبغي لوسائل الإعلام أن تركز في المقام الأول على الحد من الصراعات وحلها بالتسامح - لا بترسيخ الكراهية أو تشجيع الشقاق رغبة في مزيد من التشويق الإعلامي.

وفي هذا السياق، نؤيد بشدة فكرة التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات. وينبغي أن نعلم التسامح لأبنائنا في جميع البلدان في سن مبكرة. وفي هذا الصدد لا يمكن أن نصل الى الاكتفاء في التأكيد على دراسة الثقافات الأخرى. ويثير الافتقار الى هذا التعليم والمعارف حتى في البلدان التي تطبق توفيرها وخاصة على مستوى المدارس، شعورا بالتفوق الكاذب الذي يمكن أن يفضي الى التعصب والأعمال العدائية بين الأطفال والكبار. ولا يتأتى التسامح من الفهم فحسب بل ومن القبول. فمفهوم المساواة كامن في هذا القبول. وينبغي أن نستفيد جميعا من الحكمة الجماعية الموجودة في كل ثقافة وكل أسلوب للحياة.

وينبغي أن يكون دور وكالات الأمم المتحدة ولاسيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسكو هو التركيز على فكرة أن التسامح يبدأ في البيت. وقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور هام في تعزيز الاتصال والمعرفة. وعلينا أن نلتزم جانب الحذر إزاء المنظمات التي تدعو الى الكراهية والعنف والانقسام وينبغي أن تكون لدينا الشجاعة لإدانتها. وللمنظمات غير الحكومية في الهند دور هام في تعزيز الوئام بين المجتمعات وفي رعاية مصالح الفئات المحرومة كالنساء والأطفال والقبائل. وهي تدرك أن أفضل طريقة للترويج لهذه الأهداف هي العمل سويا مع الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وهذا يتناقض تناقضا حادا مع عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتحرك بحرية وتستهدف الحكومات الديمقراطية وتتعاطف مع الفئات المؤيدة للتعصب والعنف.

وقد اعترف الآباء المؤسسون للأمم المتحدة بأهمية التسامح. ومن الوسائل التي أرسوها في الميثاق لتحقيق الأهداف التي حددوها في الديباجة ممارسة التسامح والعيش سويا في سلام وأن نكون جيرانا متحابين. وقد حدد الكتاب الهندي القديم "باغفاد جيتا" عددا من الفضائل التي تشكل جوهر التسامح:

> "عدم العنف، والصدق، والتحرر من الغضب، والزهد، والصفاء، وتجنب البحث عن الأخطاء، والتعاطف مع جميع المخلوقات، والبعد عن الجشع، ودماثة الخلق، والتواضع، والاستقامة".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد الأكوع (اليمن): يجدر بنا ونحن نحتفل بعام الأمم المتحدة للتسامح أن نذكر بالقيم والمثل والمبادئ السامية التي جاء بها ديننا الإسلامي الحنيف. فقد حث أولا على التسامح، والتعايش، والتآخي، والتعاون، والصفح، ونسيان الإساءة. ومن المؤسف أن هناك من يتهم هذا الدين بما ليس فيه. وإذا كان هناك البعض من المسلمين ممن يسيئون الى الإسلام بتصرفاتهم غير المسؤولة، والتي قد يصل بعضها أحيانا الى حد وصفها بأعمال التعصب أو العنف أو الإرهاب، فلا ينبغي للبعض على الجانب الآخر أن يتهم الدين، فهو برئ منها ولم يأمر بها أو يشجعها، فالإسلام دين محبة وسلام وحضارة وفيه متسع لكل الآراء. كما أنه يدعو الى الحوار والى التفاهم، وحل الخلاف مع الآخرين بالطرق السلمية. وقد قال تعالى بهذا الصدد "وجادلهم بالتي هي أحسن" (سورة ١٦، آية ١٢٥) "فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم" (سورة ٤١، آية ٣٤).

لقد انضممنا الى العهدين الدوليين في الثمانينات. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية والفنية فإننا نسعى دائما الى تطبيقهما وتطبيق الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان تطبيقا لا يتعارض مع الحدود القطعية لشريعتنا الإسلامية التي تكفل للجميع حرياتهم وحقوقهم الأساسية. ولقد نشأت في بلادنا لجان لحقوق الإنسان، خاصة وعامة، تعمل بالتعاون مع السلطات الرسمية المختصة على رعاية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما يتفق مع مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء.

إذا ما نظرنا خارج نطاقنا الوطني، وأقصد بذلك المحيط الدولي، فإننا نجد حالات تدخل فيها المجتمع الدولي لاعتبارات إنسانية واضحة ونحن له على ذلك من الشاكرين. غير أن هناك حالات أخرى اختلطت فيها الاعتبارات الإنسانية بالمصالح السياسية، فجعلتنا في شك من مصداقية التدخل وحيدته. كما أن هناك حالات تردد فيها المجتمع الدولي، أو كان تدخله فيها متأخرا، أو لم يتدخل بالقدر الكافي. فهناك مثلا حالات تنتهك فيها حقوق الإنسان العربي في الأراضي العربية التي لا تزال محتلة منذ عام ١٩٦٧. وهناك حالات أدى التأخر في التدخل بشأنها الى ارتكاب مذابح جماعية والى اغتصاب الآلاف من النساء والفتيات القصر، كما حدث في جمهورية البوسنة والهرسك. وإننا نطالب بتقديم المسؤولين عن ذلك الى المحكمة الجنائية الدولية المختصة لتقول فيهم رأيها وينالوا جزاءهم العادل.

إننا نعتقد أن تطور الوعي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية مرتبط ارتباطا عضويا وثيقا بتطوره - أي بتطور الإنسان - وتطور المجتمعات التي يعيش فيها، اقتصاديا، وسياسيا، وثقافيا واجتماعيا. وتحقيقا لذلك، فلا بد من مراعاة هذه العوامل ومعالجتها في آن واحد. وأخيرا، فإننا نحيي الأمين العام على جهوده، وخاصة تلك التوصيات المتصلة بتعزيز سيادة القانون وضرورة مساعدة الدول النامية في هذا المجال. وقد تضمنت تلك التوصيات الوثيقة A/50/653. إننا نأمل الموافقة عليها والعمل على تنفيذها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد مازيلو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أقول بادئ ذي بدء إن وفد بلدي يرحب بهذه المناقشة في الجلسة العامة بشأن سنة الأمم المتحدة للتسامح. كما أننا نؤيد البيان الذي أدلى به وفد اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

وفي نفس الوقت، يود وفد بلدي أن يعلق على هذا الحدث الهام في الحياة الدولية. ونعتقد اعتقادا جازما بأن مهمتنا اليوم تتمثل في تبادل وجهات النظر والأفكار، لا بشأن منجزات سنة الأمم المتحدة للتسامح فحسب، بل أيضا بشأن كل من الإجراءات الممكنة والضرورية التي ينبغي اتخاذها مستقبلا في هذا الميدان من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

أولا، فيما يتعلق بمنجزات هذه السنة، جرى أثناء هذه الفترة تنظيم عدد هائل من الإجراءات الدولية التي تنوعت تنوعا كبيرا. وهذا يشير الى نجاح هذه المبادرة المفيدة التي جاءت في الوقت المناسب. وفي الأعوام السابقة، شهدنا جميعا، بل اشتركنا اشتراكا نشطا في سلسلة من التغيرات التاريخية الضخمة التي أذنت ببداية جديدة في الجهود المضنية الرامية الى تحقيق المثل النبيلة للأمم المتحدة، وهي السلام والتفاهم والتعاون.

ونعتقد أن أثمن المكاسب في هذا الصدد هو أن السنة الدولية للتسامح قد أدت الى الاضطلاع بأنشطة

عالمية وإقليمية ووطنية ستستمر وتزداد ثراء في السنوات المقبلة.

لقد اضطلعت بلادي، رومانيا، ومازالت تضطلع بدور نشط في مسار العمل هذا. والى جانب دعمها ومشاركتها المستمرين في المناسبات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تعهدت رومانيا بأن تضطلع بدور كامل في هذا الصدد على الصعيدين الإقليمي والوطني.

أولا، شارك بلدي، جنبا الى جنب مع الأعضاء الآخرين في مجلس أوروبا، في العمل الحالي الذي تقوم به اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والتعصب، والتي كرست نفسها لتعزيز الضمانات ضد كل أشكال التمييز. وتقوم اللجنة أيضا بتقييم فعالية مجموعة التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لمكافحة هذه الظواهر الشريرة.

ثانيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وفي مدينة ستراسبورج، نظم ممثلو الشباب من كل أنحاء أوروبا بما في ذلك رومانيا حملة الشباب الأوروبي لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والتعصب. وفي هذا الصدد، قرر مندوبو المنظمات غير الحكومية، وجميع الأحزاب السياسية البرلمانية، ومنظمات الشباب، والوكالات الحكومية في رومانيا إنشاء مؤسسة دائمة قامت على مدار السنة بتنظيم ندوات وحلقات دراسية وحلقات عمل، ولا سيما "أسابيع للتسامح" بمشاركة العديد من الشباب من رومانيا ومن بلدان أخرى.

ثالثا، في أيار/مايو من هذا العام، استضافت بوخارست الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتسامح التي شارك في تنظيمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وحكومة رومانيا، بالتعاون مع اليونسكو. وكانت تعتبر أكبر اجتماع مشترك لأعضاء هذه المنظمات يعقد في عام ١٩٩٥ في هذا الميدان. وفي معرض الاستفادة من مشاركة شخصيات دولية مرموقة وممثلي أكثر من ٧٠ منظمة غير حكومية، مثلت هذه الحلقة الدراسية - من خلال تبادل الآراء والخبرات - بداية الحملة السنوية للتسامح، لا سيما فيما يتعلق بالسبل والوسائل التي تؤدي الى النهوض بالتسامح عن طريق وسائط الإعلام والتعليم والأنشطة الثقافية في الحياة اليومية للمجتمعات المحلية.

وقد ركز المشاركون تحليلهم على الإجراءات اللازمة لمناهضة التعصب وللنهوض بالتسامح، بما في ذلك التدابير القانونية التي تشترك فيها الجهات المعنية بإنفاذ القوانين والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وتمثلت المواضيع الرئيسية في التصعب بكل جوانبه مثل العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والأصولية الدينية والنعرة القومية العدوانية؛ ودور المجتمع المدني؛ وأثر الرأي العام، وأهمية الإنذار المبكر؛ والإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي.

وتم توضيح التعقيد الذي تتسم به عملية استعادة السلام في العديد من المناطق المضطربة منذ زمن طويل. وأدت الروح الجديدة لحسن الجوار، والسرعة في التعبير عن الديمقراطية وتوطيدها، وكذلك سيادة القانون في بلدان جميع القارات، الى تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. كما أدى الوعي المتزايد بالمشاكل العالمية والحاجة الى زيادة التعاون والشراكة في معالجة هذه المشاكل الى إثارة تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي وكل الأطراف الفاعلة فيه.

وتم التأكيد على أن بعض البلدان لا تزال تواجه تواترات بين مختلف الجماعات اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة لتعرضها للقمع والطغيان لسنوات طويلة. كما أن الصراعات الإثنية والثقافية والدينية والاجتماعية ما زالت قائمة للأسف في مناطق عديدة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، اتجهت الآمال صوب قيام أوروبا تنعم بالهدوء وعالم يرفرف عليه السلام ويمكن فيه أن يعيش الجميع في ظل الاحترام والتفاهم والتعاون. بيد أن الخارطة الجغرافية - السياسية لأوروبا اتخذت وجها جديدا، وبدلا من شياطين الأمس، ظهرت شياطين جدد في شكل كراهية وعدوان وعدم تسامح. ووفقا لما أعلنته إدارة بحوث السلام والصراعات في جامعة أوبسالا السويدية، حدث في العالم في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤ ما لا يقل عن ٩٠ صراعا مسلحا، من بينها اربعة صراعات فقط بين الدول. أما الصراعات الـ ٨٦ المتبقية فكانت في شكل حروب أهلية حول قضايا إقليمية وسياسية، وصراعات إثنية ودينية. وكما أوضح رئيس جمهورية رومانيا، فإن السلم والأمن الدائمين في أوروبا لا يمكن بناؤهما إلا على أساس الاحترام والتفاهم والتعاون فيما بين جميع البلدان في عملية تكاملها في الهياكل الأوروبية. وتقع رومانيا على مفترق الطرق، حيث تتفاعل شتى الثقافات والحضارات، ولهذا السبب

"بلور المجتمع الروماني روحا متفتحة للتفاهم والتسامح".

لقد قيل هذا الكلام في الحلقة الدراسية الدولية التي عقدت في أيار/مايو من العام الحالي. وخلال هذه المناقشة الهامة تم التنويه مرات عديدة وبحق بأن التسامح يعني احترام حقوق الآخرين، وتعلم الاستماع للآخرين والاتصال بهم وتفهم أفكارهم، وتقدير التنوع والفوارق الثقافية، والتحرر من التحيز، ورفض التطرف والروح الانفصالية، واتخاذ موقف إيجابي حيال الآخرين. والواقع أن التسامح يشكل جزءا من ثقافة حقوق الإنسان، وجزءا من ثقافة السلام.

لقد آن الأوان لتوطيد منظومة حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، انطلاقا من المعايير والقواعد المقبولة بشكل عام. وأوضحت الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ودولهما الأعضاء الأهمية الكبرى للتسامح بوصفه نتيجة طبيعية لا غنى عنها للديمقراطية، بل أيضا كأداة للحيلولة في الأجل الطويل دون اندلاع التوترات والصراعات، كوسيلة هامة لصون السلام.

ونحن نعتقد أن نهاية سنة الأمم المتحدة للتسامح لا تعني أيضا نهاية الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة للنهوض بالتسامح باعتباره عاملا أساسيا لاستتباب السلام العالمي. وفي رأي وفد بلدنا، أن الخبرة المكتسبة خلال السنة الدولية للتسامح ينبغي أن يستفاد منها في الأنشطة المقبلة من أجل إذكاء الوعي العام بالخطر الذي يتهدد السلام والذي يمثله الافتقار الى التسامح بين الدول وبين المجتمعات وحتى بين الأفراد.

وأخذا بعين الاعتبار أن نهاية سنة التسامح تحل في وقت نشهد فيه عددا مطردا من أعمال التعصب، بل ومتزايدا في بعض النواحي، في بعض مناطق العالم، فإن وفد بلدنا يرى أنه من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة واليونسكو والمنظمات الدولية الأخرى تركيز جهودها في الاتجاهات الثلاثة التالية على الأقل: أولا، التأثير على الرأي العام لصالح التسامح وذلك بالتدليل - عن طريق وسائط الإعلام والتثقيف الأكثر فعالية - على كيفية ارتباط التسامح بالتعايش السلمي بين جميع الشعوب وجميع قطاعات المجتمع؛ ثانيا، ردع ومكافحة أي عمل من أعمال التعصب - كالعنصرية وكراهية الأجانب والتمييز والتفرقة والانفصالية، ومواصلة الجهود الرامية الى بناء حياة مجتمعاتنا على أساس التسامح؛ ثالثا، تثقيف الشباب خاصة بروح من التسامح على التسليم بوجود فوارق بين الأفراد وقبول هذه الفوارق، وبروح الإدراك بأنه ما من ثقافة أو دولة أو ديانة وحيدة تحتكر المعرفة أو الحقيقة، وتبيان الكيفية التي يستطيع بها كل فرد أن يكافح التعصب.

ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمواصلة مبادرات الأمم المتحدة وتطويرها من أجل تعزيز التسامح فيما بعد عام ١٩٩٥، ليصبح التعليم من أجل التسامح شاغلا دائما على الصعيدين الوطني والدولي. وكما قال أحد كبار المفكرين في العالم، فرانسوا ماري

أرويه دى فولتير في ١٧٦٣ في مقالته الشهيرة "أطروحة بشأن التسامح"، فإن التعليم من أجل التسامح مهمة نبيلة ودائمة في كل مجتمع، والتعصب تعبير عن السلوك البدائي أما التسامح فهو تعبير عن السلوك المثقف والمتحضر.

ويؤكد بلدي من جديد التزامه بالمثل الأساسية للأمم المتحدة، مثل مبادئ السلام والتفاهم والتعاون، ولذلك عقدنا العزم على مواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء حتى تصبح مجتمعاتنا أكثر تسامحا، عن طريق احترام حقوق وحريات الجميع والاعتراف بها وقبولها.

برنامج العمل

يشغل نائب الرئيس السيد بيبولسونغرام (تايلند) مقعد الرئاسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستنظر معا بعد ظهر يوم الاثنين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في بندي جدول الأعمال ٢٠ "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" شاملا البنود الفرعية من (أ) الى (د)، و ١٥٤ "اشتراك المتطوعين "الخوذ البيض"، في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية".

كذلك ستنظر الجمعية العامة صباح يوم الثلاثاء ٥ كانون الأول/ديسمبر، في البند ٣٩ من جدول الأعمال "قانون البحار" مع البند الفرعي (ج) من البند ٩٦ من جدول الأعمال "الاستغلال المستدام للموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠